الدستور

aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الاثنين
05 رمضان 1436
22 يونيو 2015
العدد 692

ولي العهد للمهنئين مواطنين ومقيمين: مشاعر فياضة جسدت روح الأسرة الواحدة

وجه سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد كلمة شكر وتقدير وثناء إلى كافة المواطنين داخل البلاد وخارجها والمقيمين على أرض دولة الكويت الغالية الذين أعربوا عن خالص تهانيهم الطيبة وصادق مشاعرهم الفياضة التي جسدت روح أسرة أهل الكويت الواحدة بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك.

التفاصيل (ص02)

مؤكدا أن تأجيل إقراره إلى دور الانعقاد المقبل بتفاهم السلطات الثلاث لدراسته من كل الجوانب

الغانم: قانون استقلال القضاء لن يمر إلا باتفاق جميع الأطراف

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن المجلس لن يقر قانون استقلال القضاء إلا إذا كان شاملا ومتكاملا وتوافقيا ويحقق مصلحة البلد العليا بالدرجة الأولى ومصلحة السلك القضائي بالدرجة الثانية لافتا إلى أن استقلالية القضاء مطلب قديم وحلم طال انتظاره ومجلس الأمة الحالي وبالتعاون مع الحكومة والمجلس الأعلى للقضاء أخذ على عاتقه مسؤولية تحويل هذا الحلم القديم إلى حقيقة.

وأضاف الغانم في تصريح للصحافيين أمس: من خلال المحادثات والاجتماعات التي عقدتها على مر الأيام الماضية مع مختلف الاطراف المعنية بقانون استقلال القضاء تبين لي أن الاجتهادات كبيرة وتتطلب جهدا وبحثا وتنسيقا وتقريب وجهات النظر المتباينة بين الأطراف المعنية وعليه فإن قانون استقلال القضاء لن يقر في دور الانعقاد الجاري لأننا لا نريد أن نقر قانونا إلا من خلال توافق الأطراف المعنية به.

وشكر الغانم وزير العدل وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء والقضاة على ما قدموه من ملاحظات مضيفا أننا سنعمل طيلة فترة الصيف وخلال العطلة البرلمانية على تقريب وجهات النظر والتوصل إلى رؤية موحدة وتوافقية إلى حد بعيد بشأن قانون استقلال القضاء.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

الزلزلة: هدفنا مساعدة العمير على كشف متنفذي النفط

أعلن النائب خلف دميثير عن سحب اسمه من الطلب النيابي الذي يتبناه النائب أحمد القضيبي لمناقشة ما ورد في تصريح وزير النفط علي العمير خلال جلسة مجلس الأمة المقبلة وقد أكد النائب يوسف الزلزلة أن طلب مناقشة تصريح وزير النفط عن أصحاب المناقصات المليارية في القطاع النفطي هدفه معرفة أسماء المتنفذين الذين قصدهم الوزير في تصريحه ومساعدته على مواجهتهم.

وقال دميثير إن تصريح الوزير لا يستدعي كل هذه الضجة الإعلامية غير المبررة مشيرا إلى أن العمير أجاب في تصريحه عن بعض التساؤلات التي كانت تدور حول القطاع النفطي بعد أن وجد بعض السلبيات والثغرات لكنه لم يذكر أسماء وتحدث في وضع عام يتطلب منا دعمه لتصحيح الخلل الذي يقر به الوزير والنواب. وأعرب دميثير عن ثقته بالوزير العمير وبقدرته على إدارة دفة القطاع النفطي.

الأعلى للقضاء ينفي خلافات مع الصانع حول القانون

نفى المجلس الأعلى للقضاء في بيان له وجود خلافات بين وزير العدل وأعضاء السلطة القضائية حول مشروع قانون تنظيم القضاء وجاء في نص البيان:

وبشأن ما تداولته بعض وسائل الاعلام مؤخرا من وجود اختلاف في وجهات النظر في شأن مشروع قانون تنظيم القضاء بين وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وبين اعضاء السلطة القضائية ما يعوق انجاز مشروع القانون وأن الحقيقة تنطق بعكس ذلك تماما حيث يوجد تفهم واضح بين وزير العدل وبين المجلس الأعلى للقضاء في كل الجوانب التي شهدت تنسيقا وتفاهما غير محدود سواء من حيث تكريس استقلال القضاء أو الاستجابة للحقوق والمتطلبات المادية التي تجعل القاضي آمنا على يومه وغده.

التشريعية تنجز قانون الأحداث

انتهت لجنة الشؤون التشريعية من تقريريها حول مشروع قانون الأحداث والتعديلات على قانون المراقبين الماليين.

وفي هذا الشأن قال رئيس اللجنة النائب مبارك الحريص إن مناقشة قانون الأحداث جاء بعد سلسلة من الاجتماعات التي عقدت مع وزارتي الداخلية والشؤون، مؤكدا ان اللجنة توصلت إلى صيغة توافقية.

تفاصيل (ص03)

المال العام توصي بإحالة خليجي 16 على النيابة

أوصى تقرير لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية النهائي بإحالة ملف خليجي 16 على النيابة العامة بعد ثبوت تجاوزات ومخالفات في الملف.

وقال رئيس اللجنة د.عبدالله الطريجي في تصريح للصحافيين: إن اللجنة انتهت خلال اجتماعها أمس إلى إحالة ملف خليجي 16 على النيابة العامة بعد اطلاعنا على تقرير ديوان المحاسبة إذ وجدنا أن البلاغ الذي قدم من هيئة الشباب والرياضة وحفظ في النيابة يختلف اختلافا كليا عما ورد في تقرير ديوان المحاسبة الأمر الذي دعانا إلى التوصية بإحالة الملف على النيابة.

امساكية رمضان

الإمساك:	03:05
الإفطار:	06:51

ميزانية النقل 3 ملايين دينار والاتصالات 7

أحالت الحكومة على مجلس الأمة مرسومي قانوني بربط ميزانية هيئتي الطرق والنقل البري والاتصالات وتقنية المعلومات وقدرت المصروفات بميزانية هيئة النقل بثلاثة ملايين ومائتا ألف دينار والايرادات بألف دينار.

أما ميزانية هيئة الاتصالات فقد قدرت إيراداتها بمخمسة الآف دينار، وقد بلغت مصروفاتها سبعة ملايين وخمسة وتسعين الف دينار.

ملف الدستور

حصاد مجلس الأمة في 52 عاما:

- الفصل التشريعي الثالث: 132 تشريعا وتجديد الثقة في وزيري التجارة والمالية و6 طلبات برفع الحصانة و611 سؤالا و99 اقتراحا

- الفصل التشريعي الرابع: أول حل غير دستوري وإقرار 98 تشريعا و385 سؤالا و57 اقتراحا و171 رغبة و301 تقرير للجان

تفاصيل (ص06-15)

الأمير يستقبل ولي العهد والغانم والمبارك

سمو الأمير مستقبلا سمو ولي العهد

وسموه مستقبلا الغانم

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بقصر السيف أمس سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

واستقبل سمو الأمير سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد.

الديوان الأميري شاكرا المواطنين والمقيمين: أدام الله علينا نعمة التواصل

تقدم الديوان الأميري بخالص الشكر والتقدير إلى المواطنين والمقيمين الذين قدموا التهنئة إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وأسرة آل الصباح الكرام وذلك بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك.

وأعرب الديوان الأميري عن تهنئته بهذه المناسبة المباركة أعادها الله تعالى على وطننا العزيز والمواطنين بالخير واليمن والبركات وأدام علينا نعمة التواصل والتواد والإصخاء. حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه وأفاء على الجميع نعمة الأمن والأمان في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد وكل عام والجميع بخير.

العاهل البحريني يؤكد عمق العلاقات البحرينية - الكويتية

العاهل البحريني مستقبلا السفير الشيخ عزام الصباح

أكد العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة عمق العلاقات البحرينية الكويتية وما يجمع بينهما من تاريخ وإرث مشترك وعلاقات ممتدة على مختلف المستويات.

وشدد العاهل البحريني خلال استقباله عميد السلك الدبلوماسي سفير دولة الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ عزام الصباح والسفراء المعتمدين لدى المملكة الليلة قبل الماضية على حرص بلاده على تطوير العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة مشيدا بدور السفراء وجهودهم في تعزيز مجالات التعاون المشتركة.

ولي العهد للمهنئين: مشاعر فياضة جسدت روح الأسرة الواحدة

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر السيف أمس رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم.

واستقبل سموه حفظه الله بقصر السيف سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء.

واستقبل سمو ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح.

كما استقبل سمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الحمد الصباح.

واستقبل سموه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح الصباح.

كما استقبل سمو ولي العهد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح السالم الحمود الصباح ومعالي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله المبارك الصباح.

من جهة أخرى، وجه سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد كلمة شكر وتقدير وثناء إلى إخوانه المواطنين الكرام كافة داخل البلاد وخارجها وإلى المقيمين الأوفياء على أرض دولة الكويت الغالية الذين أعربوا عن خالص تهانيهم الطيبة وصادق مشاعرهم الفياضة التي جسدت روح أسرة أهل الكويت الواحدة بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك من خلال برقيات التهاني أو الاتصالات الهاتفية أو جميع أشكال التعبير الأخرى بهذه المناسبة المباركة علينا جميعا سائلا المولى العلي القدير أن يعيد هذه المناسبة المباركة على الوطن الغالي وعلى المواطنين الكرام والمقيمين الأوفياء بوافر الخير واليمن والبركات وأن يديم على الجميع موفور الصحة والعافية وأن يسدد الخطى لكل ما فيه خير ورفعة وازدهار كويتنا العزيزة تحت ظل قائد مسيرتنا وراعي نهضتنا حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

التشريعية تنجز قانون الأحداث وتعديلات المراقبين الماليين

ذكر رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية النائب مبارك الحريص أن اللجنة عقدت اجتماعا لها وكان مدرجا على جدول اعمالها بندان الاول يتعلق بقانون الاحداث والثاني التعديلات على قانون المراقبين الماليين.

وقال الحريص في تصريح للصحافيين ان مناقشة قانون الاحداث جاء بعد سلسلة من الاجتماعات التي عقدت مع وزارتي الداخلية والشؤون، مؤكدا ان اللجنة توصلت الى صيغة توافقية في هذا الاطار على بعض الاقتراحات المقدمة وقد تم التصويت عليها واحالتها على مجلس الامة لادراجها على جدول جلسة غد الثلاثاء.

واضاف الحريص أما التعديلات القانون المراقبين الماليين فقد تم الموافقة عليها مع إحالته على لجنة الميزانيات.

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

المرافق تحمل الحكومة مسؤولية تأخر إقرار قانون البلدية

حمل رئيس لجنة المرافق العامة النائب عادل الخرافي الحكومة مسؤولية تأخر إقرار قانون البلدية الجديد، مشيرا الى ان اللجنة نظمت اخيرا حلقة نقاشية حول هذا القانون، وشرعت تعدل القانون 5 لسنة 2005، الا ان وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري طلب في 19 أبريل الماضي تأجيل القانون لحين التقدم بتصورات ومقترحات الحكومة.

أضاف، كنا نتمنى اقرار القانون في دور الانعقاد الحالي، ومازلنا نأمل ذلك ان كان في الوقت متسع، فنحن جاهزون الا ان الحكومة هي من أخرت تعديل القانون لعدم وصول تعديلاتها.

وقال: للحكومة ظروفها ونتطلع الى جدية حكومية أكبر على امل الانتهاء من القانون قبل فض دور الانعقاد الجاري.

من جانب آخر اعلن الخرافي عن تقدمه باقتراح تنظيم العمل التطوعي والذي هو حصيلة 30 عاما من العمل التطوعي.

جانب من اجتماع لجنة المرافق

الميزانيات تنفي تخفيض ميزانية الفصل الصيفي في التطبيقي

أكد رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبدالصمد أن اللجنة لم تخفض دينارا واحدا من ميزانية الفصل الصيفي في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، مشيرا الى ان المخصص لها وهو 7 ملايين و134 ألف دينار بقي كما هو بلا زيادة ولا نقصان.

واضاف عبدالصمد ان هناك من يتداول بأن لجنة الميزانيات خفضت موازنة الفصل الصيفي والذي بدوره ساهم في تأخر تخرج الطلبة، إلا ان الصحيح ان اللجنة رفضت زيادة الموازنة المخصصة لهذا البند، لكنها لم تخفض دينارا واحدا.

الأموال العامة: إحالة ملف خليجي 16 على النيابة

أفضى تقرير لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية النهائي بإحالة ملف خليجي 16 على النيابة العامة بعد ثبوت التجاوزات والمخالفات في الملف.

وقال رئيس اللجنة الدكتور عبدالله الطريجي في تصريح للصحافيين: انتهى اجتماع اللجنة أمس الى احالة ملف 16 على النيابة العامة بعد اطلاعنا على تقرير ديوان المحاسبة، إذ وجدنا أن البلاغ الذي قدم من هيئة الشباب والرياضة وحفظ في النيابة يختلف اختلافا كليا عما ورد في تقرير ديوان المحاسبة الامر الذي دعانا إلى التوصية بإحالة الملف على النيابة.

وذكر الطريجي: أن من ضمن التوصيات التي تضمنها التقرير اسناد مهمة صرف في كأس خليجي 23 إلى الهيئة العامة للشباب والرياضة، كما اطلعت اللجنة على تقارير الديوان بخصوص المخالفات على الاندية والهيئات الرياضية من 2004 إلى 2008 وأوصت بإحالة التقرير على الحكومة.

الكندري للعمير: متى تم توقيع مذكرة بناء المصفاة مع الصين؟

وجه النائب فيصل الكندري سؤالا الى وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الامة علي العمير جاء فيه: متى تم التوقيع على مذكرة التفاهم مع الجانب الصيني لبناء المصفاة؟ (يرجى تزويدي بنسخة من المذكرة).

ومنذ توقيع مذكرة التفاهم لبناء المصفاة والى تاريخه يرجى تزويدي بتفاصيل مصاريف شركة بترول الكويت العالمية KPI مبينة مصاريف المكاتب وأماكنهم في الصين مع مصاريف العاملين الاجانب ورواتبهم وتكاليف انهاء خدماتهم وعدد الموظفين الكويتيين واسمائهم مع تفاصيل تكاليفهم على الشركة كما يرجى تزويدنا بمصاريف رحلات العمل منذ توقيع المذكرة وحتى يومنا هذا مع ذكر اسم المسؤول ومصاريف بدل السفر وتكاليف التذاكر وغيره ان وجد.

فيصل الكندري

- هل فعلا تم ابلاغ الجانب الكويتي، ومؤسسة البترول الكويتية بعدم رغبة الجانب الصيني بالاستمرار في بناء مجمع البتروكيماويات والاكتفاء بالمصفاة فقط؟

واذا كان الجواب نعم فيرجى ابلاغنا متى تم ابلاغ الجانب الكويتي بذلك مع تزويدنا بنسخة من الكتاب ولماذا لا تزال الكويت مستمرة في المشروع على اساس انه جزء من خطط التنمية؟

الشايع للعيسى: ما إجراءاتكم للحد من الشهادات المزيفة؟

وجه النائب فيصل الشايع سؤالا الى وزير التربية وزير التعليم العالي بدر العيسى جاء فيه: في مارس 2014 وجهت سؤالا الى السيد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء استفسرت فيه عن الشهادات العلمية غير المعترف بها «بكالوريوس ليسانس ماجستير دكتوراه»، وطالبته بتزويدي بالاجراءات المتخذة بحق الموظفين الحاصلين على تلك الشهادات من دون الحصول على تفرغ دراسي او اجازة دراسية، فضلا عن الاجراءات المزمع اتخاذها لمنع تكرار المخالفات والتسيب والتغيب عن العمل حفاظا على المال العام، والى الآن لم يصلني رد الوزارة.

فيصل الشايع

ما اجراءات وزارة التربية حيال الاعلانات التي تسوق لبيع الشهادات الاكاديمية «المزيفة»؟

هل قامت الوزارة باجراء تحقيق في تلك القضية؟ في حالة الاجابة بنعم يرجى تزويدي بما اتخذته الوزارة.

وهل تم اكتشاف حالات تزوير بالسابق؟ وكيف تعاملت الوزارة مع ذلك؟ يرجى تزويدي بالاجراءات التي تتعامل معها الوزارة مع الشهادات المزورة اثناء طلب معادلتها من قبل الاشخاص الذين حصلوا عليها بطرق غير قانونية وما خطط الوزارة المتعلقة بتوجيه ابنائنا من الاجيال القادمة وتوعيتهم حيال مخاطر شراء تلك الشهادات المزيفة؟

التميمي يسأل العبدالله عن ضوابط الإجازات المرضية

عبدالله التميمي

حاصر النائب عبدالله التميمي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بعدد من الأسئلة جاء فيها:

نصت المادة (52) من المرسوم الصادر بشأن نظام الخدمة المدنية بأحقية الموظف الحصول على اجازة مرضية لمدة لا تزيد عن سنتين، كما يقوم مجلس الخدمة المدنية بإصدار قرار ينظم فيه الشروط والضوابط الخاصة بالإجازات المرضية الممنوحة للموظفين بوزارات ومؤسسات وهيئات الدولة ومنحها براتب كامل أو مخفض أو من دون راتب أو تحويلها الى اجازة دورية.

وقد صدر بناء على احكام هذه المادة قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (2006/39) بشأن مدد وقواعد واحكام منح الاجازات المرضية لموظفي الدولة، حيث نظم هذا القرار الأجازات المرضية لأول (120) يوما، ومن ثم تنظيمها بشأن المدة التي تزيد عن 4 اشهر ولا تجاوز سنتين، هذا وقد شدد كل من مجلس وديوان الخدمة المدنية ان يستوجب على تلك الجهات ضرورة التقيد بالتفسيرات الملزمة فيما يتعلق بتشريعات الخدمة المدنية الصادرة.

لذا نرجو توضيح الآتي:

من الجهة المسؤولة عن تفسير قرارات مجلس الخدمة المدنية؟ وهل يحق لغير تلك الجهة تفسير أي من التشريعات الصادرة من مجلس الخدمة المدنية او اضافة بعض الضوابط والشروط عليها؟

ان كانت الاجابة بالإيجاب يرجى تزويدنا بأسماء وعدد تلك الجهات مع نسخة من القرارات والتعاميم الخاصة بتنويه الجهات الحكومية ضرورة التقيد بالتفسيرات الملزمة بما يخص تشريعات الخدمة المدنية.

وماذا يقصد بالاستقالة التي وردت بأحكام المادة (81) من نظام الخدمة المدنية؟ وما الحالات التي تعتبر الموظف منقطعا (بغير إذن) كما ورد بنص تلك المادة او كما يطلق عليها قرينة الاستقالة الضمنية؟ وما الحالات التي تعتبر الموظف له عذر أو اذن مبرر للانقطاع عن العمل ولا يخضع لأحكام المادة (81) من نظام الخدمة المدنية؟

وماذا تعني عبارة (ولو كان ذلك بعد اجازة مرخص له بها)؟ وما الحالات التي يستوجب على جهة العمل عدم قبول تلك الاستقالة وفقا لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1981/3)؟

وما تعريف الاجازة المرضية وفقا لقوانين وقرارات ديوان الخدمة المدنية؟ ومن الجهة المسؤولة عن وضع القواعد والاحكام الخاصة بالاجازات المرضية لموظفي وزارات ومؤسسات وهيئات الدولة؟

يرجى تزويدي بنسخة من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (2006/39) بشأن مدد وقواعد وأحكام منح الاجازة المرضية وجميع القرارات المعدلة له والتفسيرات والتعاميم الصادرة من مجلس وديوان الخدمة المدنية المنظمة للقرار.

وهل يجوز لأي جهة حكومية اضافة اي شرط غير منصوص عليه بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (2006/39) والقرارات المعدلة له؟

إن كانت الاجابة بنعم يرجى تحديد تلك الجهات وطبيعة تلك الشروط التي يمكن اضافتها مع تزويدنا بنسخة من جميع القرارات الصادرة من تلك الجهة بهذا الشأن.

فيما يخص قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (2006/39) يرجى الاجابة على التالي وفقا لتسلسل البنود.

ووفقا للمادة الاولى من القرار، ما مدد الاجازات المرضية المسموح بها للموظف العامل بالقطاع الحكومي خلال السنة الميلادية الواحدة سواء الممنوحة من مراكز الرعاية الاولية أو المستشفيات الحكومية والخاصة؟ مع توضيح ان كانت تلك المدد متصلة ام منفصلة وهل هي براتب كامل ام براتب مخفض؟ ان كانت براتب مخفض فما شروط منحها براتب كامل؟

حمدان العازمي يسأل عن جريدة الدستور وقناة المجلس

حمدان العازمي

وجه النائب حمدان العازمي سؤالين لوزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود بخصوص تراخيص اصدار جريدة الدستور وقناة المجلس التابعتين للامانة العامة لمجلس الامة، مطالبا بتزويده بنسخة من هذه التراخيص.

وقال العازمي في سؤاله الخاص بجريدة الدستور : منذ صدور جريدة الدستور التابعة للامانة العامة لمجلس الامة، وهي تصدر اسبوعية وفي بعض الاحيان تصدر مرة كل شهر .. هل هناك موافقة من وزارة الاعلام باصدارها يوميا؟

وهل تصدر جريدة الدستور تحت مظلة قانون النشر والمطبوعات، ام انها نشرة دورية يصدرها مجلس الامة؟

واذا كانت هذه الجريدة نشرة دورية.. فهل يحق لأي مؤسسة او جهة ان تصدر مطبوعة بشكل يومي او اسبوعي، وما القانون الذي ينظم اصدار هذه الدوريات؟ اما اذا كانت تصدر تحت مظلة قانون النشر والمطبوعات فيرجى تزويدي بنسخة من ترخيص جريدة الدستور ونسخة من كتاب الموافقة على اصدارها يوميا وما مصدر تمويل الجريدة وما تكاليف اصدارها يوميا واين يتم تجهيز وطباعة الجريدة؟

وجاء في سؤال النائب العازمي حول قناة المجلس: يرجى تزويدي بنسخة من ترخيص قناة مجلس الامة وما مصدر تمويل القناة؟ وما ميزانيتها السنوية؟

كما ان قناة المجلس تبث من مبنى تابع لوزارة الاعلام.. هل هو مؤجر من القناة وما قيمة الايجار السنوي له؟ وكم قيمة تكاليف تأسيس القناة؟

البراك يقترح تسليم أرض خيطان للسكنية

محمد البراك

تقدم النائب محمد البراك باقتراح برغبة بشأن تسليم أرض خيطان للمؤسسة العامة للرعاية السكنية لتوزيعها على المواطنين مستحقين الرعاية السكنية وقال البراك في اقتراحه : نظراً لتراكم الطلبات الإسكانية وحاجة المواطن لسكن يوفر له ولأسرته الاستقرار والسكينة ولحاجة الاسر إلى سكن قريب من الخدمات والمنطقة الحضرية ، لذا أقترح تسليم أرض خيطان للمؤسسة العامة للرعاية السكنية لتوزيعها على المواطنين مستحقين الرعاية السكنية.

طنا يسأل عن المطلاع السكنية

محمد طنا

وجه النائب محمد طنا سؤالا الى وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر آبل جاء فيه لما كانت القضية الاسكانية هي القضية الاولى للمواطنين بحسب الاستفتاء الذي قام به مجلس الامة ومن خلال الاستبانات ايضا، وكان مجلس الامة قام بإقرار وتعديل كثير من القوانين المتعلقة بالرعاية السكنية، للإسراع في حل القضية الاسكانية وكان من ضمن أبرز المشاريع التي تحاول الحكومة معالجة القضية من خلاله مشروع مدينة المطلاع الذي يهدف توفير الرعاية السكنية بإعداد وحدات سكنية كبيرة لذا يرجى افادتي بالآتي: متى تم توقيع عقد تخطيط مدينة المطلاع السكنية وما مدته، وما اسم الشركة المخططة للمشروع؟ وما الوقت المحدد بحسب الخطة الانمائية للدولة للبدء في البنية التحتية لمدينة المطلاع؟ وكم عدد الوحدات السكنية اجمالا في مدينة المطلاع المزمع توزيعها؟ وهل روعي انشاء كليات ومعاهد ونواد قريبة من مدينة المطلاع لتغطي الكثافة السكانية المتوقعة؟ ومتى سيتم توزيع الوحدات السكنية على المستحقين للرعاية السكنية فعليا ومتى يستطيع المواطن استخراج رخصة بناء؟ هل من ضمن مشروع مدينة المطلاع تأهيل وتطوير طريق المطلاع؟ أرجو إفادتي بشكل تفصيلي عن كل ما سبق من اسئلة؟

الجبري لمنح المواطنين العشر الأواخر من رمضان إجازة

محمد الجبري

اقترح النائب محمد الجبري منح العشر الاواخر في شهر رمضان الكريم اجازة مدفوعة الاجر لجميع المواطنين، وقال في الاقتراح برغبة الذي قدمه بهذا الصدد: نظرا لان الاعتكاف سنة ثابتة في الكتاب والسنة وعمل سلف الأمة، ونظرا لما للاعتكاف من اهمية كبيرة ولما كان الدافع من الاعتكاف في رمضان انما هو التماس ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر.

وبما ان مجلس الخدمة المدنية وفقا للقانون ينظم الاجازة الدورية وقواعد واحكام منحها لجميع موظفي الدولة، ولما كان قانون نظام الخدمة المدنية ينظم تحديد العطلات الرسمية وضوابط الدوام الرسمي في الجهات الحكومية، لذا اقتراح ان «يمنح جميع العاملين من المواطنين بالوزارات والجهات الحكومية التابع لها اجازة مدفوعة الاجر في العشر الاوخر من شهر رمضان الكريم».

قراءة لـ «الدستور» في جلسة الأسبوع الماضي:

مجلس الأمة يلاحق الجرائم برا وفي الفضاء الإلكتروني

المداولة الأولى لديوان حقوق الإنسان: الحكومة تحفظت والمجلس أقر للصالح العام

لقطة من جلسة مجلس الأمة

في جلسة الأسبوع الماضي: كل نائب خفير على أمن بلاده

30 مشروعا جديدا في خطة التنمية لـ 2017/2016

مع بدء العد التنازلي لإنهاء أعمال دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الرابع عشر رفع مجلس الأمة «مؤشرات أحماله التشريعية» وتسارعت وتيرة عمل لجانه لإنجاز عدد من القوانين المهمة والمنتظرة.

وعلى هذا الدرب سارت جلسة الأسبوع الماضي فلم يكتف المجلس بما حققه من إنجازات فرضت نفسها بقوة على توجهات الشارع السياسي ولم يمرر فرصة تعزيز موقعه في الصدارة من حيث عدد القوانين المنجزة من خلال تمرير قوانين كاميرات المراقبة الأمنية ومكافحة الجرائم الإلكترونية (مداولة ثانية) وقوانين إنشاء ديوان حقوق الإنسان والحضانة العائلية والعمالة المنزلية (مداولة أولى) ليعزز أرقامه القياسية التي لم يسبقه إليها أي من المجالس السابقة على المستوى التشريعي وسن القوانين فيما وضعت تلك الإنجازات المجالس المقبلة في تحد كبير إذا ما أرادت مجاراة الإنجازات القياسية للمجلس الحالي.

جلسة أمنية

ففي جلسة الثلاثاء الماضي والتي كانت جلسة أمنية بامتياز نجح أعضاء المجلس في القضاء على هواجس البعض في الشارع بخصوص الملف الأمني وقدموا دعما كبيرا لمكافحة الجريمة برا وفي الفضاء الإلكتروني فكان كل نائب منهم خفيرا على أمن بلاده حيث أقر مجلس الأمة بالإجماع مشروع القانون الخاص بتنظيم وتركيب كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية في مداولته الثانية كما وافق على قانون جرائم تقنية المعلومات في مداولته الثانية ايضا واحال القانونين إلى الحكومة للتنفيذ.

وإلى ذلك أقر المجلس مشروعات القوانين بربط ميزانيات 8 جهات حكومية للسنة المالية 2016/2015 وهي: الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وجامعة الكويت والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للمعلومات المدنية والإدارة العامة للإطفاء وبلدية الكويت وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر والهيئة العامة للصناعة وزامن ذلك تعهدات حكومية جاءت على لسان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح بمعالجة ملاحظات ديوان المحاسبة المسجلة على الهيئات والمؤسسات التي لم تحصل على موافقة لجنة الميزانيات والحساب الختامي على ربط ميزانياتها والعمل على الحد من تكرار تلك الملاحظات.

واشتمل قانون كاميرات المراقبة الأمنية على 17 مادة تعلق أبرزها بإلزام مالكي المنشآت والمسؤولين عن إدارتها بتركيب كاميرات وأجهزة مراقبة أمنية بها تعمل على مدار اليوم ويكون لها غرفة تحكم مركزية كما منح القانون الجهة المختصة وفقا لمقتضيات المصلحة العامة سلطة الإلزام بربط كاميراتها وأجهزة مراقبتها بأجهزة الجهة التي تحددها على أن توضع إشارات ولافتات في تلك المنشآت تفيد بخضوعها للمراقبة الأمنية.

كما قضى القانون بأن يتم الاحتفاظ بتسجيلات الكاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية لمدة مائة وعشرين يوما وحظر إجراء أي تعديلات عليها على ان يتم اتلافها مباشرة بعد انتهاء تلك المدة كما حظر تسليم او نقل او تخزين او ارسال او نشر اي من التسجيلات المشار إليها الا بموافقة كتابية من جهة التحقيق المختصة او المحكمة المختصة.

ومن أبرز مواد القانون ما يتعلق بمنح الضبطية القضائية للموظفين الذين يعينهم الوزير المختص لضبط المخالفات المنصوص عليها وهو ما يمنحهم صلاحية دخول المنشآت وتفتيشها وضبط المخالفات والمواد موضوع المخالفة وتحرير المحاضر اللازمة وإحالتها الى جهة التحقيق المختصة.

ونص القانون على حظر تركيب كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية في أي موقع يتعارض مع الخصوصية الشخصية وأجاز القانون لجهة التحقيق أو المحكمة اعتبار التسجيلات التي تتم بواسطة كاميرات وأجهزة المراقبة الامنية دليل إثبات على الجرائم.

كما اوضح القانون العقوبات المترتبة على مخالفة القانون والاستخدام المسيء لمحتوى التسجيلات بالحبس والغرامة أو إحدى العقوبتين وتبدأ العقوبة من الحبس عام وغرامة ألف دينار وحتى الحبس 5 سنوات وغرامة 20 ألف دينار وفقا لما أورده القانون في مواد العقوبات.

أما قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات فقد تدرجت عقوباته وفقا لطبيعة الجرم الذي يتم باستخدام الأجهزة الإلكترنية بدءا من الحبس 6 أشهر والغرامة بألفي دينار لمن يسعى للحصول على معلومات سرية عبر قاعدة بيانات إلكترونية وصولا إلى المعاقبة بالحبس 10 سنوات وبغرامة لاتقل عن 20 ألف دينار ولا تتجاوز 50 ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين لمن ينشئ موقعا لمنظمة ارهابية او لشخص ارهابي او ينشر عنهما معلومات على الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات ولو تحت مسميات تمويهية لتسهيل الاتصال بأحد قياداتها او اعضائها او ترويج افكارها او تمويلها او نشر كيفية تصنيع الاجهزة الحارقة او المتفجرة او اي ادوات تستخدم في الأعمال الارهابية.

كما وافق المجلس على استئناف لجنة تنمية الموارد بحث كل المقترحات الخاصة بالتعيين في الوظائف القيادية وأحال إليها مقترح تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم15 لسنة 79 بشأن الخدمة المدنية وأحال إلى لجنة حقوق الإنسان اقتراح قانون الحقوق المدنية لغير محددي الجنسية.

وإلى ذلك رفض المجلس ثلاثة طلبات للنيابة العامة لرفع الحصانة النيابية عن النواب حمد الهرشاني ونبيل الفضل ومحمد البراك كما شهدت الجلسة حضورا للنائب الأسبق هادي هايف الحويلة بسيرته وإنجازاته البرلمانية وهو الذي غيبه القدر ووافته المنية قبل ساعات من بدء الجلسة غير أن المجلس قام بتأبينه بما يليق بما قدمه الفقيد الراحل للحياة البرلمانية حيث وصفه رئيس المجلس مرزوق الغانم بأنه مثال ونموذج برلماني فريد وقال في كلمته عن الفقيد: إن الراحل كان منذ بداية تمثيله للشعب في عام 1975 ولفصول تشريعية كثيرة بلغت خمسة فصول مثالا للسياسي الرزين ونموذجا للبرلماني المتحلي بقيم التعاون والتحاور والتواصل مع الآخرين وتقدم الغانم باسم مجلس الأمة بصادق العزاء وخالص المواساة لأسرة الفقيد وللنائب د.محمد الحويلة وللشعب الكويتي داعيا المولى عز وجل ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته وان يلهم اهله وذويه ومحبيه الصبر والسلوان كما شاركت الحكومة أيضا في تأبين النائب الأسبق على لسان وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير الذي عدد مآثر الفقيد وعطائه للوطن معتبرا انه ترك قيمة ستظل موضع تقدير لهذا الجيل وللأجيال القادمة مشيرا إلى ان استكمال مسيرة الراحل سيكون محفوظا بأبنائه خاصة النائب د.محمد الحويلة معربا عن تعازيه ومواساته لأهل الفقيد.

الخطة التنموية

وفي الجلسة التكميلية أقر مجلس الأمة خطة التنمية السنوية 2017/2016 في مداولتيه الأولى والثانية وأحالها على الحكومة حيث بلغت التكلفة التقديرية لمشروعات الخطة 5 مليارات دينار لـ309 منها 30 مشروعا جديدا .

ومرر المجلس المداولة الأولى لقانون إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان وسط تحفظات حكومية أدت إلى امتناعها عن التصويت مرجعة أسباب تحفظها إلى الحصانة الممنوحة لأعضاء مجلس الديوان ورفضها منح ديوان حقوق الإنسان حق الضبطية القضائية.

ووافق المجلس على قانون الحضانة العائلية في مداولته الأولى أيضا متضمنا 23 مادة حيث حدد القانون الطفل المشمول بالرعاية بأنه كل من يولد في الكويت من أبوين مجهولين أو من أب مجهول ومعلوم الأم الكويتية الجنسية ومن في حكمه من الحالات الخاصة التي تقدرها لجنة الحضانة العائلية ويعتبر في حكم مجهول الأب من لم يثبت نسبه لأبيه قانونا وتتمثل الحضانة العائلية في احتضان أسرة كويتية لطفل أو أكثر من أطفال دار الطفولة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على ان تقوم برعايته وتحمل مسؤولية تنشئته وفقا للشروط والضوابط التي حددها قانون الحضانة العائلية.

ومن أبرز معالم القانون نصه على أن تكون الحضانة العائلية من دون مقابل تدفعه الدولة غير أنه استثنى ما تقرره اللجنة المختصة من مساعدة مالية للطفل المحتضن بعد بحث الحالة على أن تنتهي الحضانة العائلية المنصوص عليها في القانون في حالات زواج البنت ودخول الزوج بها أو بلوغ الطفل المحتضن سن الرشد مع انتفاء عوارض الأهلية التي توجب استمرار الرعاية والوصاية.

كما وافق المجلس على المداولة الأولى لقانون إنشاء شركات مساهمة مقفلة لاستقدام العمالة المنزلية.

هذا وقد وجه النواب انتقادات للحكومة بشأن آلية تعاملها مع الأسئلة البرلمانية وهو ما قابلته الحكومة بالتأكيد أن باب التعاون مفتوح على مصراعيه مع النواب فيما يتعلق بالرد على أسئلتهم.

حصاد مجلس الأمة في 52 عاما

في خطوة لتوثيق أنشطة نواب مجلس الأمة منذ الفصل التشريعي الأول ترصد جريدة الدستور أحداث الفصول التشريعية على حلقات تسلط الضوء فيها على أنشطة النواب الرقابية والتشريعية التي حدثت في تلك الفصول. (الفصل الثالث)

استمر 1423 يوماً وشهد تقديم 611 سؤالاً و 99 اقتراحاً بقانون و219 رغبة

الفصل التشريعي الثالث: تجديد الثقة في وزيري التجارة والمالية و6 طلبات برفع الحصانة

إعداد سامح محمد وأيمن عبد الله وعبده إبراهيم:

تنشر جريدة «الدستور» على حلقات (بالتعاون مع إدارة التنسيق والمعلومات في الأمانة العامة لمجلس الأمة) أحداث الفصول التشريعية لمجلس الأمة الكويتي بدءا من الفصل الأول إلى الفصل الثالث عشر، وتتناول فيها أهم أحداث الفصل من أنشطة نيابية رقابية وتشريعية لنواب الفصول،ونستكمل في هذا العدد هذه الفصول ونتناول فيه الفصل التشريعي الثالث الذي استمر 1423 يوما،حيث قدم النواب في الفصل الثالث 611 سؤالا من 43 نائباً

سمو الأمير الراحل الشيخ صباح السالم مفتتحا دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثالث

وصدر في الفصل التشريعي الثاني 132 تشريعا منها 52 قانوناً و59 قانوناً في شأن الميزانيات و21 اتفاقية، وشهد الفصل الثاني اجراء انتخابات تكميلية على إثر وفاة النائب علي ثنيان الأذينة الذي كان يمثل الدائرة الانتخابية التاسعة وفاز محله النائب فالح الصويلح،

النطق السامي

افتتح سمو أمير البلاد الراحل الشيخ صباح السالم الصباح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثالث في 10 فبراير 1971بتلاوة النطق السامي حيث قال سموه : أمامكم في هذا الفصل التشريعي أعمال كثيرة ومهمة فعلى الصعيد العربي تمر أمتنا بفترة من أخطر الفترات ويتمثل ذلك في معركة المصير التي تعنينا جميعا وعلى الصعيد الإقليمي في خليجنا هناك تطورات منتظرة سوف يكون لها أثرها في تحديد مستقبل هذه المنطقة الذي نرجو أن يكون مستقراً ومزدهراً.

الخطاب الأميري

وقام بتلاوة الخطاب الأميري سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ولي العهد ورئيس الوزراء وقال فيه : لا شك أن ما يجري في أي قطر شقيق من أحداث تؤثر في قدرته على الصمود تجاه عدونا المشترك وهو ما يعنينا جميعا

بند انتخاب الرئيس

نال منصب رئيس مجلس الأمة بالانتخاب خالد الغنيم بعد فوزه بغالبية 34 صوتا مقابل 21 صوتا لمنافسه خالد المسعود.

انتخاب نائب الرئيس

ترشح النواب عباس مناور ومبارك الحساوي ويوسف المخلد لمنصب نائب الرئيس وأجريت الانتخابات وحصل يوسف المخلد على 28 صوتاً مقابل 17 صوتا لمنافسه مبارك الحساوي و12 صوتا لعباس مناور،ونظراً لأن النصاب غير قانوني لأنه لابد من حصول المرشح الفائز على الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وهي 30 صوتاً فتمت إعادة الانتخابات بين يوسف المخلد ومبارك الحساوي وفاز يوسف المخلد بأغلبية 33 صوتاً وحصل مبارك الحساوي على 24 صوتاً لينال يوسف المخلد منصب نائب رئيس المجلس.

وانتخب المجلس النائب سامي المنيس أمينا للسر ومحمد الرشيد مراقبا للمجلس.

وجرت الانتخابات لاختيار أعضاء مجلس الامة لفصله التشريعي الثالث بتاريخ 23 من يناير عام 1971 م،وقد تنافس على مقاعد المجلس 183 مرشحا وبلغ عدد الناخبين 40246 ناخبا وبلغ عدد المقترعين 20785 ناخبا بنسبة 51.6 % وعينت الوزارة بتاريخ 2 فبراير عام 1971 م.

طلبات رفع الحصانة

شهد الفصل التشريعي الثالث تقديم 6 طلبات برفع الحصانة عن 3 نواب نظر المجلس في 3 منها ولم يبت في مثلها،وقدم في حق النائب سامي المنيس 3 طلبات، وطلبان للنائب خالد الفهيد، وطلب واحد للنائب عبدالعزيز المساعيد،ورفع المجلس الحصانة عن النائب سامي المنيس في طلب واحد، ولم يبت في طلبين، ورفع الحصانة عن النائب خالد الفهيد في طلب واحد ولم يبت في آخر، ورفع الحصانة عن النائب عبدالعزيز المساعيد في طلب واحد. وتنوعت الطلبات فيما بين 5 طلبات قضايا جنح صحافة وطلب واحد جنح الفحيحيل.

النائب	عدد الطلبات	قرار المجلس: موافقة	قرار المجلس: رفض	قرار المجلس: لم يبت	القضايا
سامي المنيس	3	1	-	2	3 جنح صحافة
خالد الفهيد	2	1	-	1	1 جنح صحافة 1 جنح الفحيحيل
عبدالعزيز المساعيد	1	1	-	-	جنح صحافة
الاجمالي	6	3	-	3	5 جنح صحافة، 1 جنح الفحيحيل

- المدة الفعلية للفصل الثالث: 1423يوماً
- إجمالي الأسئلة: 611 سؤالاً
- إجمالي الأجوبة: 508 أجوبة
- معدل الرد: 831 %
- متوسط توجيه الأسئلة: 04 سؤال يومياً

قرار المجلس في طلبات رفع الحصانة

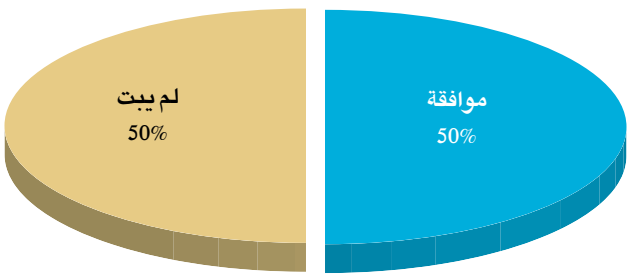

قرار المجلس	موافقة	رفض	لم يبت	الاجمالي
العدد	3	-	3	6
المعدل	50%	-	50%	100%

الانتخابات التكميلية

في الفصل التشريعي الثالث أجريت الانتخابات التكميلية في 9 فبراير 1972 حيث توفي النائب علي ثنيان الاذينة الذي كان يمثل الدائرة الانتخابية التاسعة قبل افتتاح دور الانعقاد الاول وتم إعلان خلو مقعده في 11 ديسمبر 1971 ليفوز بها فالح الصويلح الذي مارس دوره منذ بداية ذلك الفصل.

حصاد مجلس الأمة في 52 عاما

في خطوة لتوثيق أنشطة نواب مجلس الأمة منذ الفصل التشريعي الأول ترصد جريدة الدستور أحداث الفصول التشريعية على حلقات تسلط الضوء فيها على أنشطة النواب الرقابية والتشريعية التي حدثت في تلك الفصول. (الفصل الثالث)

منها 79 للنائب محمد الرشيد و52 ليوسف الرفاعي

611 سؤالا لـ 43 نائبا ... ومعدل الرد 83.1%

بلغ إجمالي الأسئلة في الفصل التشريعي الثالث لمجلس الأمة 611 سؤالاً، و رد الوزراء عل 508 أسئلة منها بمعدل 83.1%، وشارك في تقديم الأسئلة 43 نائباً، وقد تصدر قائمة النواب من حيث توجيه الأسئلة النائب محمد الرشيد بـ 79 سؤالا، فالنائب يوسف الرفاعي بـ 52 سؤالاً، والنائب فلاح مبارك الحجرف بـ 43 سؤالاً، فالنائب عبدالله النيباري بـ 40 سؤالاً.

وأقل النواب توجيها للأسئلة النواب أحمد الخطيب وعبداللطيف الكاظمي ومحمد ضيف القحص بسؤال واحد لكل نائب، ثم النائب مبارك الحساوي بسؤالين ثم النائبان سليمان الذويخ ويوسف الرومي بـ 3 أسئلة لكل نائب، فالنواب ابراهيم الميلم وعبدالكريم الجحيدلي وعلي الحبشي، ومحمد حمد البراك.

وأكثر الوزارات تلقياً للأسئلة وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء بـ 119 سؤالاً، فوزارة الداخلية بـ 74 سؤالا ووزارة المالية 49 سؤالاً، فوزارتا التربية والتعليم، والكهرباء والماء بـ 48 سؤالاً، وكانت وزارة الدفاع هي الأقل تلقياً للأسئلة بعدد 3 أسئلة، تلاها منصب رئيس الوزراء بعدد 7 أسئلة، ووزارة العدل بـ 10 أسئلة، ثم وزارة البريد والبرق والهاتف بـ 11 سؤالاً.

أما معدل الإجابة عن الأسئلة فقد تصدرتها وزارة الأوقاف بنسبة 100% من اجمالي الأسئلة، فوزارة الأشغال بـ 92.5%، فوزارة الصحة بمعدل 91.2%، فوزارة العدل بـ 90%، وتوضح الجداول والرسوم البيانية عدد أسئلة النواب في الفصل الثالث وعدد الأسئلة التي تلقتها كل وزارة ونسبة الإجابة وتصنيف الاجابات.

إجمالي أسئلة النواب في الفصل التشريعي الثالث

م	النائب	عدد الأسئلة
1	ابراهيم خريبط	30
2	ابراهيم الميلم	4
3	أحمد الموسوي	11
4	أحمد الخطيب	1
5	أحمد النفيسي	25
6	بدر العجيل	12
7	بدر المضف	9
8	جمعان الحريتي	7
9	خالد الفهيد	15
10	خالد جابر	11
11	راشد الجويسري	7
12	سالم المرزوق	11
13	سامي المنيس	14
14	سعد طامي	15
15	سلطان سلطان	21
16	سليمان الذويخ	3
17	عباس مناور	9
18	عبدالعزيز المساعيد	12
19	عبدالكريم الجحيدلي	4
20	عبداللطيف الكاظمي	1
21	عبدالله الهاشمي	6
22	عبدالله النيباري	40

م	النائب	عدد الأسئلة
23	عبدالمطلب الكاظمي	14
24	علي المواش	14
25	علي الحبشي	4
26	علي محمد الغانم	5
27	عيسى بهمن	28
28	غنام الجمهور	26
29	فالح الصويلح	9
30	فلاح مبارك الحجرف	43
31	مبارك الحساوي	2
32	محمد الرشيد	79
33	محمد حمد البراك	4
37	محمد ضيف القحص	1
35	محمد العصيمي	9
36	محمد السديران	11
37	مسعود الهملان	19
38	ناصر العصيمي	6
39	ناصر محمد الساير	9
40	يوسف الرفاعي	52
41	يوسف المخلد	5
42	يوسف الرومي	3
	الإجمالي	611

الأسئلة موزعة على أدوار الانعقاد

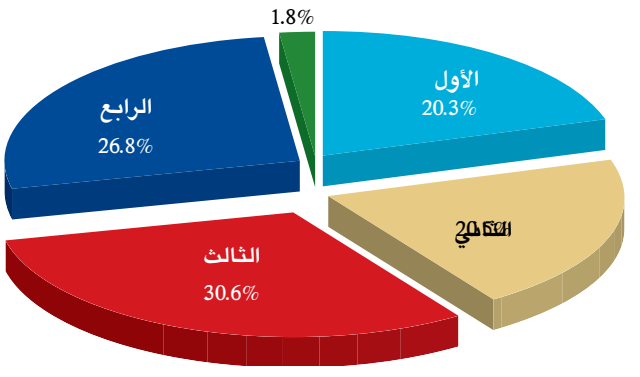

دور الانعقاد	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الإجمالي
العدد	124	125	187	164	11	611
المعدل	20.3%	20.5%	30.6%	26.8%	1.8%	% 100

معدل الرد على الأسئلة

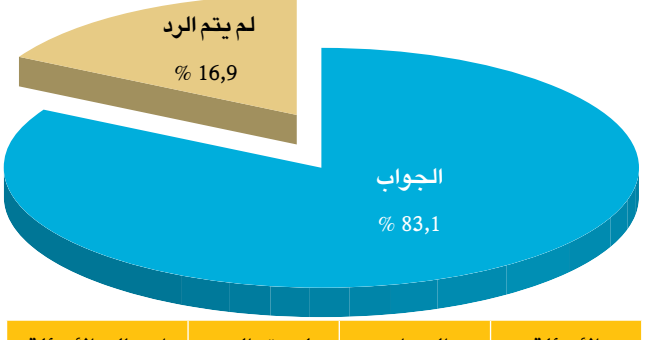

الأسئلة	الجواب	لم يتم الرد	إجمالي الأسئلة
العدد	508	103	611
المعدل	% 83,1	% 16,9	% 100

.. وتصنيف الأسئلة التي تلقاها الوزراء

الوزراء	اجمالي الأسئلة	ردود الوزراء			لم يتم الرد		المعدل
		الأجوبة	عدم اختصاص	المجموع	طلب تمديد	لم يصل الرد حتى حينه	
الإعلام	17	15	-	15	-	2	% 88.2
الخارجية	15	11	-	11	-	4	% 73.3
الدفاع	3	1	-	1	-	2	% 33.3
الداخلية	74	64	-	64	1	9	% 86.5
الأشغال	40	37	-	37	-	3	% 92.5
الأوقاف	17	17	-	17	-	-	% 100
البريد والبرق والهاتف	11	9	-	9	-	2	% 81.8
التجارة والصناعة	29	24	-	24	-	5	% 82.8
التربية والتعليم	48	40	-	40	1	7	% 83.3
الدولة	119	97	-	97	1	21	% 81.5
الشؤون	43	37	-	37	-	6	% 86
الصحة	34	31	-	31	-	3	% 91.2
العدل	10	9	-	9	-	1	% 90
الكهرباء والماء	48	41	-	41	-	7	% 85.4
المالية	49	39	-	39	-	10	% 85.4
النفط	47	30	1	31	-	16	% 66
رئيس الوزراء	7	5	-	5	-	2	% 71.4
الاجمالي	611	507	1	508	3	100	% 83.1

حصاد مجلس الأمة في 52 عاما

في خطوة لتوثيق أنشطة نواب مجلس الأمة منذ الفصل التشريعي الأول ترصد جريدة الدستور أحداث الفصول التشريعية على حلقات تسلط الضوء فيها على أنشطة النواب الرقابية والتشريعية التي حدثت في تلك الفصول. (الفصل الثالث)

47 نائبا قدموا 99 اقتراحا بقانون منها 15 لانتخابات مجلس الأمة و 13 للرعاية السكنية

القوانين خلال الفصل الثالث

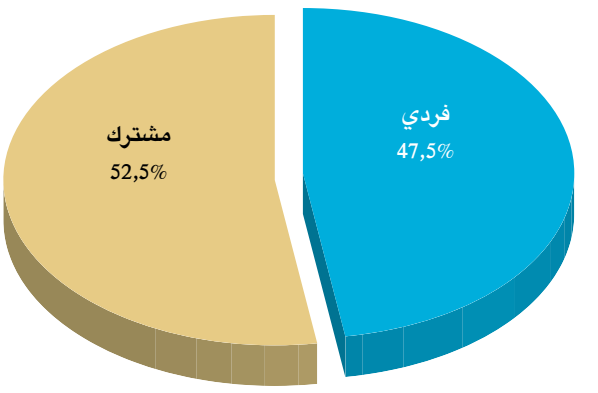

تصنيف الاقتراحات	فردي	مشترك	الاجمالي
العدد	47	52	99
المعدل	47,5%	52,5%	100%

... وموزعة على أدوار الانعقاد

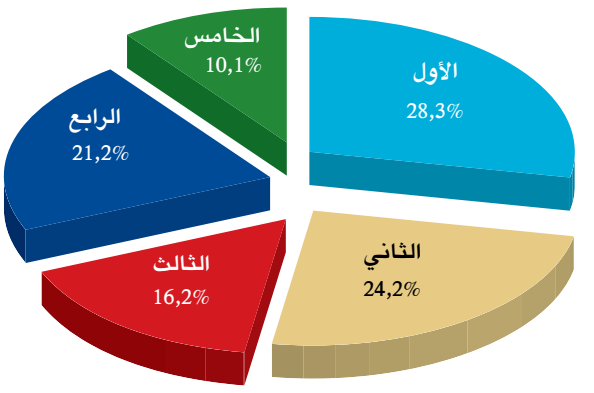

دور الانعقاد	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الإجمالي
العدد	28	24	16	21	10	99
المعدل	28,3%	24,2%	16,2%	21,2%	10,1%	100%

تصنيف موضوعات الاقتراحات بقانون

الموضوع	العدد
انتخابات مجلس الأمة	15
الرعاية السكنية	13
القضاء	10
العمل الأهلي	9
الرعاية الاجتماعية	7
قطاع النفط	6
المتقاعدون	6
العسكريون	3
حماية المستهلك	3
المناقصات	3
المعاشات	3

الموضوع	العدد
المهن المصرفية	3
التعليم	2
الجنسية	2
أملاك الدولة	2
التنمية	1
شركات المساهمة	1
الميزانيات	1
المطبوعات والنشر	1
البلدية	1
أخرى	7
المجموع	99

99 اقتراحا بقانون قدمها 47 نائباً في الفصل التشريعي الثالث، تتعلق بالشأن الخدمي والمرافق والرعاية الصحية وشؤون الأسرة والرعاية السكنية وغيرها.

وكان أكثر النواب تقديماً للاقتراحات بقانون النائبان أحمد النفيسي وغنام الجمهور بـ 16 قانونا يليهما النائب خالد الفهيد بـ 12 قانونا، والنائب محمد الرشيد بـ 11 قانونا، وكل من النواب بدر العجيل وجاسم الياسين وسامي المنيس بـ 10 اقتراحات.

والنصيب الأكبر من الاقتراحات لانتخابات مجلس الأمة بـ 15 اقتراحا، والرعاية السكنية بـ 13 اقتراحا، والقضاء بـ 10 اقتراحات والعمل الأهلي بـ 9 اقتراحات. وأقل الرغبات في شأن التنمية وشركات المساهمة والميزانيات والمطبوعات والنشر برغبة واحدة لكل منهم، ثم التعليم والجنسية وأملاك الدولة باقتراحين اثنين لكل منهم، ثم المعاشات والعسكريين وحماية المستهلك والمناقصات والمهن المصرفية بـ 3 اقتراحات. وكان عدد الاقتراحات في دور الانعقاد الأول 28 اقتراحاً، والثاني 24 والثالث 16 والرابع 21 والخامس 10 اقتراحات.

الاستجوابات

مقدمو الاستجواب	الوزير المستجوب	تاريخه	المحاور	نتيجة الاستجواب
خالد الفهيد	وزير المالية والنفط عبد الرحمن العتيقي	1973 / 12 / 8	بشان الكويتيين غير المصنفين الذين يتقاضون راتباً يومياً في الجمارك	تمت المناقشة من قبل العضو ووزير المالية وبعض الأعضاء دون اتخاذ قرار بشأنه
سامي المنيس عبدالله النيباري علي ثنيان الغانم	وزير التجارة والصناعة خالد العدساني	1974 / 3 / 19	بشأن ارتفاع الاسعار وتطبيق قانون الشركات والتراخيص التجارية والصناعية	تمت مناقشة الاستجواب وجرى التصويت على طرح الثقة في الوزير وتم تجديد الثقة بالوزير وكانت نتيجة التصويت موافقة (13) وامتناع (20) والحضور (33).
عبد الله النيباري أحمد النفيسي سالم المرزوق	وزير المالية والنفط عبد الرحمن العتيقي	1974 / 5 / 21	في شأن احتياطي الكويت من النفط والكوادر البشرية من الكويتيين في صناعة النفط	تمت المناقشة وقدم طلب بطرح الثقة في الوزير وجدد المجلس ثقته بالوزير وكانت نتيجة التصويت موافقة (19) وعدم موافقة (1) وامتناع (13) من أصل الحضور (33).

563 تقريرا صدرت عن 14 لجنة

563 تقريرا صدرت عن 14 لجنة دائمة ومؤقتة خلال الفصل التشريعي الثالث حيث ان اجمالي التقارير في دور الانعقاد الاول بلغ 129 تقريرا وفي الثاني 135 تقريرا وفي الثالث 172 تقريرا وفي الرابع 105 تقارير وفي الخامس بلغ 22 تقريرا.

اللجنة المالية جاءت في صدارة اللجان من حيث إصدار التقارير بـ 124 تقريرا يليها لجنة التشريعية 117 تقريرا وجاء في الترتيب الثالث لجنة المرافق العامة بـ 81 تقريرا ثم اللجنة الصحية بـ 54 تقريرا.

حصاد مجلس الأمة في 52 عاما

في خطوة لتوثيق أنشطة نواب مجلس الأمة منذ الفصل التشريعي الأول ترصد جريدة الدستور أحداث الفصول التشريعية على حلقات تسلط الضوء فيها على أنشطة النواب الرقابية والتشريعية التي حدثت في تلك الفصول. (الفصل الثالث)

219 رغبة قدمها 47 نائبا منها 48 بشأن المرافق والخدمات

الرغبات خلال الفصل الثاني

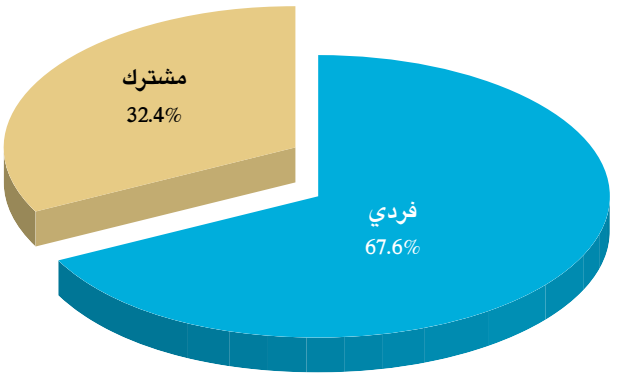

تصنيف الاقتراحات	فردي	مشترك	الاجمالي
العدد	148	71	219
المعدل	67.6%	32.4%	100%

... وموزعة على أدوار الانعقاد

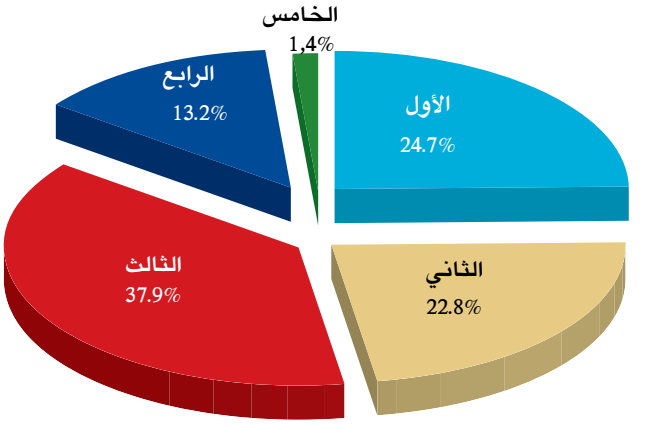

دور الانعقاد	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الاجمالي
العدد	54	50	83	29	3	219
المعدل	24.7%	22.8%	37.9%	13.2%	1,4%	100%

219 رغبة قدمها 47 نائباً في الفصل التشريعي الثالث، تتعلق بالشأن الخدمي والمرافق والرعاية الصحية وشؤون الأسرة والرعاية السكنية وغيرها.
وكان أكثر النواب تقديماً للاقتراحات برغبة النائب ناصر العصيمي بـ 47 رغبة يليه النائب مبارك الحساوي بـ 35 رغبة، والنائب محمد البراك 26 رغبة، والنصيب الأكبر من الاقتراحات للمرافق والخدمات بـ 48 رغبة، والرعاية الصحية بـ 23 رغبة، وشؤون الأسرة بـ 19 رغبة. وأقل الرغبات في موضوعي الزراعة والتأمينات برغبة واحدة لكل منهما، ثم النفط والشباب والرياضة باقتراحين اثنين، ثم المعاشات والقضاء وتسمية شوارع ومناطق بـ 3 رغبات. وكان عدد الاقتراحات في دور الانعقاد الأول 54 اقتراحاً، والثاني 50، والثالث 83، والرابع 29، والخامس 3 اقتراحات.

تصنيف موضوعات الاقتراحات برغبة في الفصل التشريعي الثاني

الموضوع	العدد
مرافق وخدمات	48
الرعاية الصحية	23
شؤون الأسرة	19
المرور	17
الرعاية السكنية	15
التعليم	15
العسكريون	11
القروض	7
المتقاعدون	7
اتصالات ومواصلات	6
أمة وبلدي	6
التوظيف	5

الموضوع	العدد
التجنيس والبدون	5
العمل الأهلي	4
القضاء	3
المعاشات	3
تسمية شوارع	3
الإعلام	3
النفط	2
الشباب والرياضة	2
التأمينات	1
الزراعة	1
أخرى	13
المجموع	219

أعضاء مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عام (1975/1971)

م	اسم العضو	ملاحظات
1	خالد صالح الغنيم	الرئيس
2	يوسف خالد المخلد	نائب الرئيس
3	ابراهيم علي يوسف خريبط	أمين السر (الدور الثاني - الدور الثالث)
4	ابراهيم الميلم	
5	أحمد سيد الموسوي	
6	أحمد محمد الخطيب	
7	أحمد يوسف النفيسي	
8	بدر ضاحي العجيل	
9	بدر عبدالله الجاسم المضف	أمين السر (الدور الرابع - الدور الخامس التكميلي)
10	جاسم الياسين	
11	جمعان محمد الحريتي	
12	حسن جوهر حيات	

م	اسم العضو	ملاحظات
13	حمد مبارك العيار	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
14	خالد المسعود الفهيد	
15	خالد عجران جابر	
16	خالد مشاري الروضان	
17	راشد عبدالله الفرحان	وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
18	راشد الجويسري	
19	سالم خالد المرزوق	
20	سامي أحمد المنيس	أمين السر - الدور الأول
21	سعد فلاح طامي	
22	سلطان سلمان سلطان	
23	سليمان الذويخ	
24	عباس حبيب مناور	
25	عبدالعزيز المساعيد	
26	عبدالكريم الجحيدلي	

م	اسم العضو	ملاحظات
27	عبداللطيف عبدالمحسين الكاظمي	
28	عبدالله حمد الهاشمي	
29	عبدالله النيباري	
30	عبدالمطلب الكاظمي	
31	علي ابراهيم المواش	المراقب (الدور الثاني - الدور الثالث - الدور الرابع - الدور الخامس التكميلي)
32	علي ثنيان الأذينة	أعلن خلو مكانه بوفاته بتاريخ 1971/12/11
33	علي صالح الفضالة	
34	علي عبدالله الحبشي	
35	علي محمد الغانم	
36	عيسى عبدالله بهمن	
37	غنام علي المطيري	

م	اسم العضو	ملاحظات
38	فالح حمود الصويلح	انتخاب تكميلي
39	فلاح مبارك الحجرف	
40	مبارك الحساوي	
41	محمد أحمد الرشيدي	المراقب - الدور الأول
42	محمد حمد البراك	
43	محمد القحص	
44	محمد فراج العصيمي	
45	محمد السديران	
46	مرضي عبدالله الأذينة	
47	مسعود سعد الهملان	
48	ناصر العصيمي	
49	ناصر الساير	
50	يوسف السيد الرفاعي	
51	يوسف صالح الرومي	

حصاد مجلس الأمة في 52 عاما

في خطوة لتوثيق أنشطة نواب مجلس الأمة منذ الفصل التشريعي الأول ترصد جريدة الدستور أحداث الفصول التشريعية على حلقات تسلط الضوء فيها على أنشطة النواب الرقابية والتشريعية التي حدثت في تلك الفصول. (الفصل الثالث)

132 تشريعا أقرت في الثالث أبرزها تنظيم القضاء و «الدستورية» وهيئة الإسكان

لقطة من الفصل الثالث ويبدو النائب السابق فالح الصويلح متحدثا

صدر في الفصل التشريعي الثالث الذي استهل اعماله في 10 فبراير عام 1971 واستمر 4 سنوات 132 تشريعا منها 52 قانونا و 59 قانونا في شأن الميزانيات و 21 اتفاقية وتنوعت القوانين التي صدرت عن الفصل الثالث ما بين 35 قانونا جديداً أو 17 تعديلا على قوانين قائمة.

وصدر في هذا الفصل 5 قوانين بشأن الاسكان وقانون بشأن الصحة وقانونان بشأن التعليم وقانون بشأن التجنيس و 10 قوانين بشأن الرعاية الاجتماعية و6 قوانين بشأن القضاء والمحاكم و8 قوانين اقتصادية وقانون للخدمة المدنية و5 قوانين للجيش والشرطة وجاءت القوانين باستثناء قوانين الميزانيات والاتفاقيات على النحو التالي :

- في شأن الوصية الواجبة لسنة 1971.
- تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة لسنة1971.
- تعديل المادة 94 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.
- تعديل المادة 30 من قانون تنظيم القضاء لسنة 1971.
- في شأن عدم اثبات السابقة الجزائية الاولى لسنة 1971.
- في شأن ايجار العقارات والاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين لسنة 1971.
- تعديل المادة السادسة من القانون رقم 30 لسنة 1965 بإنشاء بنك التسليف والادخار.
- اعتماد المبالغ اللازمة لنزع ملكية العقارات الكائنة في موقع المبنى الجديد لمجلس الامة.
- مد العمل بأحكام القانون رقم 55 لسنة 1966 بتمديد ميعاد إجراءات الانتخابات والتعيين للمجلس البلدي الجديد.
- تخصيص مبلغ 14 مليون دينار لاستملاك المواقع والاجزاء غير المستملكة من شبكة الطرق الرئيسية.
- تعديل بعض مواد القانون رقم 5 لسنة 1968 في شأن المساعدات العامة.
- تعديل جداول مرتبات الموظفين والمستخدمين والعمال الكويتيين وفئات العلاوة الاجتماعية المقررة لهم لسنة 1971.
- تخصيص مبالغ لاكثر من سنة مالية لسداد قيمة اسلحة تم التعاقد على شرائها لسنة 1971.
- العلاوات السنوية ومدد البقاء في الدرجات بالنسبة للموظفين والمستخدمين والعمال الكويتيين لسنة 1971.
- زيادة فئات العلاوة الاجتماعية للموظفين والمستخدمين والعمال الغير كويتيين ومرتبات ذوي الواتب المقطوعة لسنة 1971.
- تخصيص مبالغ معينة لإنشاء 8 مدارس في مناطق مختلفة لسنة 1971.
- تعديل بعض احكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة المعدل بالقوانين رقم 11 لسنة 1963 ورقم 67 لسنة 1966 ورقمي 19 و 20 لسنة 1970.
- تعديل المرسوم الأميري رقم 5 لسنة 1959 الخاص بالتسجيل العقاري.
- تعديل بعض احكام القانون رقم 31 لسنة 1971 بتعديل جداول ومرتبات الموظفين والمستخدمين والعمال الكويتيين المرفقة وفئات العلاوة الاجمالية المقررة لهم.
- تعديل جداول رواتب العسكريين من رجال الجيش وفئات علاواتهم الاجتماعية.
- تعديل جداول رواتب رجال قوة الشرطة وفئات علاواتهم الاجتماعية.
- الموافقة على اخذ مبلغ من الاحتياطي العام للدولة لتصديق رواتب وفئات العلاوة الاجتماعية للحرس الوطني.
- تعديل المادة 35 من القانون رقم 3 لسنة 1961 بإصدار قانون المطبوعات والنشر.
- تعديل التقدير الاجمالي لبعض المشاريع الانشائية للدولة للسنة المالية 1971 – 1972.
- بلدية الكويت لسنة 1972.
- تعديل بعض احكام القانون رقم 21 لسنة 1962 بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي.
- اعتماد المبالغ اللازمة لتعويض العراقية والجمهورية العربية السورية لسنة 1972
- اعتماد مبلغ من الاحتياطي العام لإنشاء بيوت ذوي الدخل المحدود ولبناء مساكن لاصحاب القسائم السكنية من المواطنين.
- تعديل جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم 29 لسنة 1966 في شأن تنظيم التعليم العالي.
- تعديل بعض احكام المرسوم الأميري رقم 10 لسنة 1960 بقانون ديوان الموظفين.
- بشأن إنشاء المحكمة الدستورية لسنة 1973.
- بشأن الرسوم القضائية لسنة 1973.
- بالإذن للحكومة بأخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام للدولة لدعم جيش الجمهورية العربية السورية.
- بشأن المحافظة على مصادر الثروة البترولية لسنة 1973.
- بشأن تخصيص مبالغ لتعزيز الدفاع عن البلاد لسنة 1973.
- بالاذن للحكومة في اخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام للدولة يخصص لدعم معركة التحرير العربية.
- تعديل التكلفة الاجمالية لمشروع توريد وتركيب نظام الاتصال بين الكويت والدمام لسنة 1974.
- في شأن إدارة شؤون القصر لسنة 1974.
- بالاذن للحكومة في اخذ مبلغ من المال الاحتياطي لسنة 1974.
- بشأن إنشاء الهيئة العامة للاسكان لسنة 1974.
- بشأن الاذن للحكومة في اخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام للدولة لمواجهة زيادة نفقات المعيشة.
- بشأن إنشاء قلادة مبارك الكبير ووسام الكويت.
- تعديل المادة السادسة من القانون رقم 30 لسنة 1965 بإنشاء بنك التسليف والادخار.
- بالاذن للحكومة في اخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام للدولة كحصة الكويت في اقراض الدول العربية المستوردة للبترول والمحتاجة للمساعدة.
- إعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
- في شأن ادعاءات الملكية بسندات أو بوضع اليد على أملاك الدولة.

انشطة الفصل التشريعي الثالث

الأنشطة	عدد الاسئلة	الاجوبة	الاقتراحات بقوانين	الرغبات	تقارير اللجان	الاستجوابات	القوانين المنجزة	رفع الحصانة
العدد	611	508	99	219	563	3	132	6

التشريعات الصادرة في الفصل التشريعي الثالث

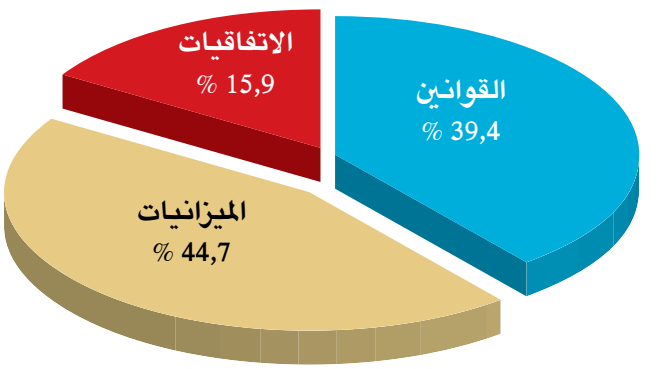

التشريعات الصادرة	القوانين	الميزانيات	الاتفاقيات	الاجمالي
العدد	52	59	21	132
المعدل	% 39,4	% 44,7	% 15,9	100%

مضابط الجلسات والأدوار المنعقدة للفصل الثالث

الفصل	بداية الفصل	نهاية الفصل	عدد المضابط
الثاني	1971/2/10م	1975/1/8م	236

يتكون الفصل من خمسة أدوار هي :

الدور	بداية الدور	نهاية الدور	عدد المضابط
الاول	1971/2/10م	1971/6/29م	30
الثاني	1971/10/26م	1972/6/28م	59
الثالث	1972/10/24م	1973/7/4م *	59
الرابع	########	1974/7/10م	74
الخامس	1974/10/31م	1975/1/8م	13

حصاد مجلس الأمة في 52 عاما

في خطوة لتوثيق أنشطة نواب مجلس الأمة منذ الفصل التشريعي الأول ترصد جريدة الدستور أحداث الفصول التشريعية على حلقات تسلط الضوء فيها على أنشطة النواب الرقابية والتشريعية التي حدثت في تلك الفصول. (الفصل الرابع)

مكث 523 يوما وأقرت فيه أول قانون للمطبوعات والنشر

الفصل التشريعي الرابع: أول حل غير دستوري

إعداد: سامح محمد
وأيمن عبد الله
وعبده إبراهيم

تنشر جريدة الدستور على حلقات (بالتعاون مع إدارة التنسيق والمعلومات في الأمانة العامة لمجلس الأمة) أحداث الفصول التشريعية لمجلس الأمة الكويتي بدءا من الفصل الأول إلى الفصل الثالث عشر، وتتناول فيها أهم أحداث الفصل من أنشطة نيابية رقابية وتشريعية لنواب الفصول، ونستكمل في هذا العدد هذه الفصول ونتناول فيه الفصل التشريعي الرابع الذي استمر 523 يوما، حيث اجريت يوم 27 يناير 1975 انتخابات اعضاء مجلس الامة في فصله التشريعي الرابع وقد تنافس على مقاعد المجلس 256 مرشحا وكان عدد الناخبين 52994 ناخبا، وشارك في عملية الاقتراع 31848 ناخبا بنسبة 60.1 %

صاحب السمو الأمير الراحل صباح السالم لدى مغادرته مجلس الأمة بعد افتتاح الفصل الرابع

النطق السامي

افتتح سمو أمير البلاد الراحل الشيخ صباح السالم الصباح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع في 11 فبراير 1975، بتلاوة النطق السامي حيث قال سموه: ان الفترة الحاسمة التي تجتازها أمتنا العربية بالاضافة الى الظروف العالمية الدقيقة تحتم علينا ادراكا ووعيا حقيقيين لواجباتنا الوطنية، وتزيدنا ايمانا وعزما بالتمسك بالروح الديمقراطية التي كانت عنصرا من عناصر حياة مجتمعنا منذ تكوينه، وحفاظا على روح الاسرة الواحدة ورغبتنا المخلصة في بذل كل ما نستطيع من اجل تحقيق آمالنا وامانينا التي نصبو اليها في كل مجتمع مترابط متعاون يسوده الرخاء والعدل والمساواة، وانني لعلى يقين بأن التعاون بينكم وبين السلطة التنفيذية سيكون على اكمل وجه لتمكينها من القيام بمسؤولياتها واعبائها خير قيام، كما ان مجلسكم سيجد من قبل الحكومة كل تفهم واستجابة لتمكينه من القيام بواجباته على أتم الوجوه.

الخطاب الأميري

وقام بتلاوة الخطاب الأميري سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء وقال فيه: يجتمع مجلسكم الموقر في فصله التشريعي الجديد بعد أن عبر شعبنا الكريم عن رأيه الحر في اختياركم ممثلين له، فنستهل بذلك صفحة أخرى من صفحات الشورى التي أصبحت احدى السمات العريقة لوطننا العزيز تهنئة للشعب على نظامه ومشاركته الفعالة في العمل لخيره ولخير مستقبله، وتهنئة لكم على هذه الثقة الغالية التي أولاكم إياها.

وشعبه وأمته، نتحدث متفائلين بمستقبل مشرق وضاء لبلدنا العزيز متطلعين إلى أن نعمل يدا واحدة وقلبا واحدا، متعاونين متآزرين سواء من كان منا يعمل في مجال السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية، أو في أي ميدان من ميادين الخدمة العامة، وذلك كي تستمر مسيرتها إلى الأمام في طريق المحبة والخير والرخاء لكل مواطن من أبناء هذا الوطن.

انتخاب الرئيس

وبعد ذلك انتقل المجلس الى انتخاب مناصب الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء مكتب المجلس وذلك بعد تأدية اليمين الدستورية وكان رئيس السن وقتذاك محمد الوسمي،

ونال منصب رئيس مجلس الأمة بالانتخاب خالد الغنيم بعد فوزه بغالبية 36 صوتا مقابل 21 صوتا لمنافسه جاسم الصقر.

انتخاب نائب الرئيس

ترشح النواب أحمد السعدون وحسين مكي وخالد العجران وعباس مناور ويوسف المخلد وأجريت الانتخابات وحصل أحمد السعدون على 19 صوتا وحسين مكي 13 صوتا وخالد العجران 11 صوتا ويوسف المخلد 11 صوتا وعباس مناور 9 أصوات، ونظرا لأن النصاب غير قانوني لأنه لابد من حصول المرشح الفائز على الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وهي 32 صوتا وذلك حسب نص المادة 92 من الدستور، فتمت إعادة الانتخابات بين أحمد السعدون وحسين مكي لأنهما الاثنان الحائزان أكثر الأصوات وفاز أحمد السعدون بأغلبية 42 صوتا وحصل حسين مكي على 20 صوتا لينال يوسف المخلد منصب نائب رئيس المجلس.

وانتخب المجلس النائب خالد المسعود أمينا للسر وتزكية محمد الرشيد مراقبا للمجلس.

وشهد هذا الفصل التشريعي أول حل لمجلس الأمة في تاريخ الكويت، وكان الحل غير دستوري، بتاريخ 29 من أغسطس عام 1976م. حيث تم تعليق بعض مواد الدستور، وتعليق العمل البرلماني. وصدرت قرارات صاحبت قرار الحل منها قرار تشكيل لجنة للنظر في تنقيح الدستور على أن تعرض بعد ذلك على مجلس الوزراء للموافقة عليها، ومن ثم ترفع للأمير، وبعدها تعرض على الناخبين للاستفتاء عليها أو على مجلس الأمة المقبل لإقرارها.

وضمت الحكومة من نواب المجلس المنتخبين د. عبدالرحمن عبدالله العوضي وزيرا للصحة العامة وعبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي وزيرا للنفط.

وكان مجلس الامة الرابع قد عقد آخر جلسة له في يوم 20 يوليو 1976 حيث انهى دورته العادية الثانية من الفصل التشريعي الرابع بعد ان وافق على فتح اعتماد اضافي في ميزانية الادارة العامة لهيئة الشعبية الصناعية، كما ناقش مشروع قانون التأمينات الاجتماعية، وعقدت جلسة سرية لمناقشة قانون زيادة المبالغ المخصصة لتعزيز الدفاع عن البلاد، كما وافق المجلس على تغطية نصيب الكويت في نفقات القوة العربية العاملة في لبنان ووافق على تعديل بعض فقرات مشروع الرد على الخطاب الأميري وعلى مشروع تعديل نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي، ومشروع تنظيم حملات الحج.

وقد عقد مجلس الامة الرابع الذي مكث 523 يوما 107 جلسات وعقدت لجانه الدائمة والمشتركة والمؤقتة وقدم الاعضاء 385 سؤالا ردت الحكومة على 213 منها كما وافق المجلس على 52 توصية ملحقة بتقارير اللجان و171 اقتراحا برغبة، و134 مشروعا بقانون و57 اقتراحا بقانون وانجز ما يزيد عن 98 قانونا، كما طرحت للمناقشة العامة ستة موضوعات، ولم يشهد الفصل التشريعي الرابع تقديم استجوابات.

انتخاب خالد الغنيم رئيسا وأحمد السعدون نائبا للرئيس

31848 ناخبا اقترعوا بنسبة 60.1 % من 52994 إجمالي عدد الناخبين

الأعضاء قدموا 385 سؤالا و171 اقتراحا برغبة

إقرار قوانين محكمة التمييز والمحكمة الدستورية والهيئة العامة للإسكان

256 مرشحا تنافسوا على مقاعد مجلس الأمة في الفصل الرابع

انشطة الفصل التشريعي الرابع

الأنشطة	عدد الاسئلة	الاجوبة	الاقتراحات بقوانين	الرغبات	تقارير اللجان	القوانين المنجزة
العدد	385	285	57	171	301	98

حصاد مجلس الأمة في 52 عاما

في خطوة لتوثيق أنشطة نواب مجلس الأمة منذ الفصل التشريعي الأول ترصد جريدة الدستور أحداث الفصول التشريعية على حلقات تسلط الضوء فيها على أنشطة النواب الرقابية والتشريعية التي حدثت في تلك الفصول. (الفصل الرابع)

40 نائبا قدموا 385 سؤالا في 523 يوما

بلغ إجمالي الأسئلة في الفصل التشريعي الرابع 385 سؤالا، ورد الوزراء على 285 سؤالا بمعدل 74%، وشارك في تقديم الأسئلة 40 نائبا، وقد تصدر قائمة النواب من حيث توجيه الأسئلة النائب محمد الرشيد بـ 34 سؤالا يليه النائب خالد التبلجي بـ 28 سؤالا، فالنائب جاسر الراجحي، ثم النائب عبدالله النيباري بـ 25 سؤالا، فالنائب سلطان السلطان بـ 24 سؤلا. وكان أقل النواب توجيها للأسئلة النواب احمد الخطيب وجاسم الصقر وحبيب حيات وحمود الجبري وعبدالعزيز المساعيد وسعود الهملان ويوسف الرفاعي بسؤال واحد لكل منهم، وتلاهم النواب راشد الفرحان وسالم المرزوق وسالم الحماد ومحمد حبيب بدر بثلاثة أسئلة لكل منهم وتلاهم النواب جمعان الحريتي وراشد الجويسري ومحمد السديران وحسين معرفي بأربعة أسئلة لكل منهم. وكانت أكثر الوزارات تلقيا للأسئلة هي وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء بـ 82 سؤالا تلتها وزارة الداخلية بـ 47 سؤالا ثم وزارة الأشغال بـ 42 سؤالا. والأقل تلقيا للأسئلة منصب رئيس الوزراء بعدد 4 أسئلة ثم وزارة الخارجية بـ 5 أسئلة ثم وزارة الإعلام بـ 8 أسئلة، أما معدل الإجابة عن الأسئلة فقد تصدرتها رئاسة الوزراء بـ 100% من اجمالي الأسئلة فالشؤون بـ 90.9% ثم وزارة التربية والتعليم بـ 86.7%.

- المدة الفعلية للفصل الرابع: 523 يوما
- إجمالي الأسئلة: 385 سؤالا
- إجمالي الأجوبة: 285 جوابا
- معدل الرد: 74 %
- متوسط توجيه الأسئلة: 0,7 سؤال يوميا

الأسئلة موزعة على أدوار الانعقاد

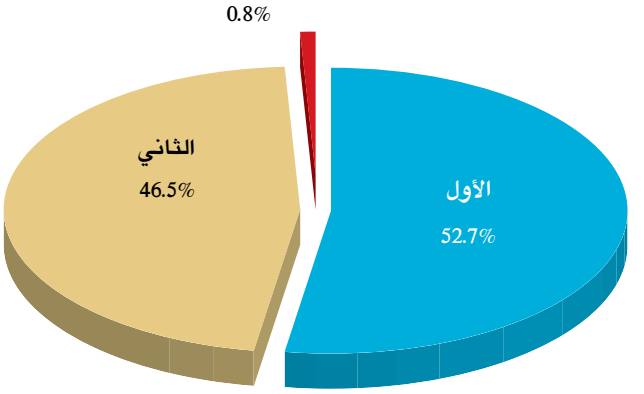

دور الانعقاد	الأول	الثاني	الثالث	الإجمالي
العدد	203	179	3	385
المعدل	52.7%	46.5%	0.8%	% 100

تصنيف الأسئلة

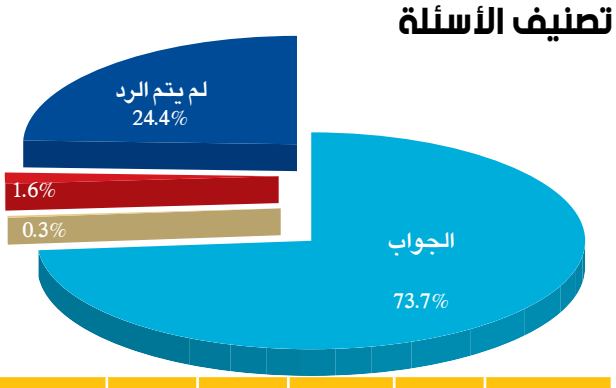

تصنيف الأسئلة	الجواب	المرفقات لدى الأمانة	طلب تمديد	لم يتم الرد	إجمالي الأسئلة
العدد	284	1	6	94	385
المعدل	73.7%	0.3%	1.6%	24.4%	% 100

معدل الرد على الأسئلة

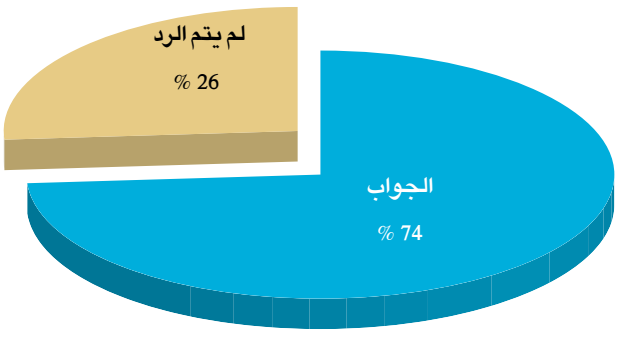

الأسئلة	الجواب	لم يتم الرد	إجمالي الأسئلة
العدد	285	100	385
المعدل	% 74	% 26	% 100

.. وتصنيف الأسئلة التي تلقاها الوزراء

الوزراء	اجمالي الأسئلة	ردود الوزراء			لم يتم الرد		المعدل
		الأجوبة	عدم اختصاص	المجموع	طلب تمديد	لم يصل الرد حتى حينه	
الإعلام	8	5	-	5	-	3	% 62.5
الإسكان	12	8	-	8	-	4	% 66.7
الأشغال	42	24	-	24	1	17	% 57.1
التجارة والصناعة	16	11	-	11	-	5	% 68.8
التربية والتعليم	30	26	-	26	-	4	% 86.7
الخارجية	5	2	-	2	-	3	% 40
الداخلية	47	38	-	38	-	9	% 80.9
الدفاع	11	9	-	9	-	2	% 81.8
الدولة	82	60	-	60	4	18	% 73.2
الشؤون	11	10	-	10	-	1	% 90.9
الصحة	27	21	-	21	-	6	% 77.8
الأوقاف	10	8	-	8	-	2	% 80
العدل	7	5	-	5	-	2	% 71.4
الكهرباء والماء	14	10	-	10	-	4	% 71.4
المالية	22	16	1	17	-	5	% 77.3
المواصلات	9	5	-	5	1	3	% 55.6
النفط	28	22	-	22	-	6	% 78.6
رئيس الوزراء	4	4	-	4	-	-	% 100
الاجمالي	385	284	1	285	6	94	% 74

إجمالي أسئلة النواب في الفصل التشريعي الرابع

م	النائب	عدد الأسئلة
1	ابراهيم خريبط	13
2	أحمدالسعدون	11
3	أحمد الخطيب	1
4	اسماعيل دشتي	9
5	جاسر الراجحي	27
6	جاسم الصقر	1
7	جاسم الخرافي	10
8	جاسم القطان	9
9	جمعان الحريتي	4
10	حبيب حيات	1
11	حسين معرفي	4
12	حمود الجبري	1
13	خالد الفهيد	6
14	خالد التيلجي	28
15	خالد عجران جابر	7
16	خلف العتيبي	13
17	راشد الفرحان	3
18	راشد الجويسري	4
19	سالم المرزوق	3
20	سالم الحماد	3
21	سامي المنيس	7
22	سعد طامي	16
23	سلطان سلمان سلطان	24
24	عباس مناور	5
25	عبدالعزيز المساعيد	1
26	عبدالله الشمري	7
27	عبدالله النيباري	25
28	عبدالله الوزان	12
29	عيسى بهمن	21
30	فلاح الحجرف	19
31	فيصل الدويش	12
32	محمد الرشيد	34
33	محمد حبيب بدر	3
34	محمد السديران	4
35	مريخان صقر	8
36	مسعود الهملان	1
37	هادي الحويلة	5
38	يوسف الرفاعي	1
39	يوسف المخلد	9
40	يوسف الشلال	13
	الإجمالي	385

حصاد مجلس الأمة في 52 عاما

في خطوة لتوثيق أنشطة نواب مجلس الأمة منذ الفصل التشريعي الأول ترصد جريدة الدستور أحداث الفصول التشريعية على حلقات تسلط الضوء فيها على أنشطة النواب الرقابية والتشريعية التي حدثت في تلك الفصول. (الفصل الرابع)

57 اقتراحا بقانون تصدرتها الرعاية السكنية

القوانين خلال الفصل الثالث

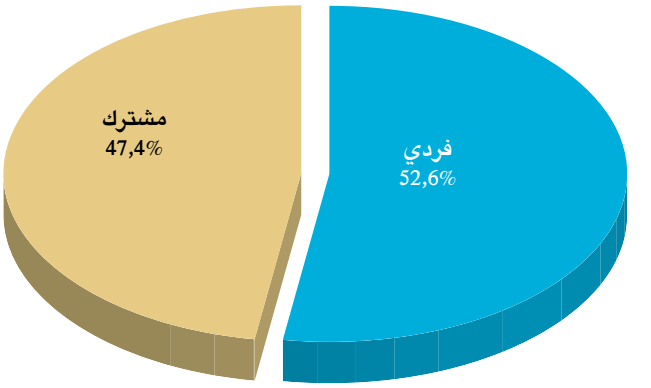

تصنيف الاقتراحات	فردي	مشترك	الاجمالي
العدد	30	27	57
المعدل	52,6%	47,4%	100%

... وموزعة على أدوار الانعقاد

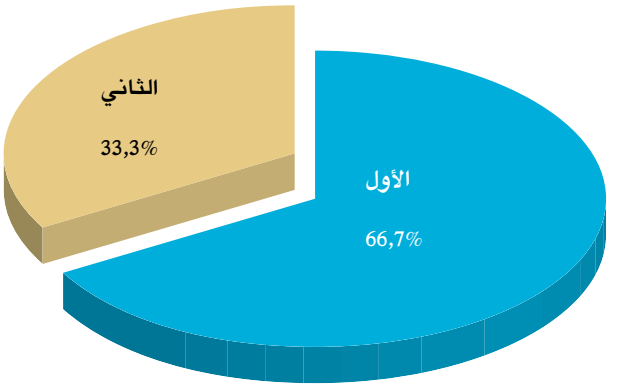

دور الانعقاد	الأول	الثاني	الاجمالي
العدد	38	19	57
المعدل	66,7%	33,3%	100%

تصنيف موضوعات الاقتراحات بقانون

الموضوع	العدد
الرعاية السكنية	8
القضاء	7
التعليم	5
المهن المصرفية	4
انتخابات مجلس الأمة	3
القروض	3
الرعاية الاجتماعية	3
الرعاية الصحية	2
العمل الأهلي	2
قطاع النفط	2
المتقاعدون	2

الموضوع	العدد
البيئة	2
العسكريون	1
الجنسية	1
حماية المستهلك	1
شركات المساهمة	1
الميزانيات	1
المعاشات	1
بلدية الكويت	1
أخرى	7
المجموع	57

57 اقتراحا بقانون قدمها 42 نائبا في الفصل التشريعي الرابع، من بينها 30 اقتراحا بقانون قدمها النواب بشكل فردي و27 مشتركة، وتصدر النواب من حيث الأكثر تقديما للقوانين النائب محمد الرشيد حيث قدم 11 قانونا تلاه النائب خلف العتيبي بـ 9 اقتراحات بقوانين تلاه النائب ابراهيم خريبط بـ 8 قوانين ثم تقاسم النواب خالد الفهيد وخالد التليجي وعبدالله النيباري المركز الرابع بـ 7 قوانين لكل منهم، وحل في المركز الخامس النائبان سامي المنيس وعبدالرزاق الصانع حيث قدم كل منهما 6 اقتراحات بقوانين، وكان للرعاية السكنية النصيب الأكبر من الاقتراحات حيث قدم بشأنها 8 اقتراحات وتلاها القضاء بـ 7 اقتراحات بقوانين ثم التعليم بـ5 اقتراحات ثم المهن المصرفية بـ4 اقتراحات ثم القروض والأسرة ومجلس الأمة بـ 3 اقتراحات.

وكان عدد الاقتراحات في دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الرابع 38 اقتراحا بقانون و19 اقتراحا في دور الانعقاد الثاني.

الحل الأول غير دستوري في 1976

لم يكتب للفصل التشريعي الرابع لمجلس الأمة الذي افتتح أعماله في نوفمبر 1975م الاستمرار حتى نهايته المقررة وفقا للدستور، وعقد آخر جلساته يوم 20 يوليو 1976م، حيث قدمت الحكومة استقالتها في 29 أغسطس 1976 وفق كتاب سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد طيب الله ثراه «عدم تعاون» نتيجة خلاف نشب بين الحكومة ومجلس الأمة تمثل في اتهامات متبادلة بتعطيل مشروعات القوانين الأمر الذي أدى إلى فقدان التعاون بين السلطتين حيث اتهمت الحكومة مجلس الأمة بتعطيل مشروعات القوانين التي تراكمت منذ مدة طويلة لدى المجلس والتهجم والتجني على الوزراء والمسؤولين من دون وجه حق وضياع الكثير من جلسات المجلس من دون فائدة ما أدى إلى فقدان التعاون بين السلطتين.

وفي 29 اغسطس 1976 تم حل المجلس حلا غير دستوري حتى 22 يونيو 1980.

وزير الصحة عبدالرحمن العوضي ووزير الإعلام الشيخ جابر العلي في الفصل الرابع

ووجه سمو الأمير الراحل الشيخ صباح السالم كلمة الى الشعب في 29 اغسطس 1976. بعد ان تأزم الموقف بين الحكومة ومجلس الامة، جاء فيها:

أبنائي الاعزاء:

اتحدث اليكم اليوم والألم يعتصر قلبي، والحزن يملأ نفسي، مما تردت اليه الاحوال في بلدنا العزيز الى حد لم يكن يجول بخاطري في لحظة من اللحظات ان نصل اليه، ولكن للاسف الشديد وقع ما لم يكن مقدرا، وحدث ويحدث ما لم يكن متوقعا، ونحن جميعا رجالا ونساء وشيوخا وشبابا مسؤولون عن ذلك، بأيدينا قدنا انفسنا الى هذا الوضع المؤلم. لقد صبرنا وصبرتم طويلا، وتحملنا وتحملتم كثيرا لعل الاحوال تتبدل، ويعلو الحق، ويعود الرشد، ولكن الامور اخذت تزداد سوءا يوما بعد يوم حتى كدنا نصل الى طريق مسدود.

وكان ما وصلنا اليه باسم الدستور الذي صدر للحفاظ على وحدة الوطن واستقراره ولتحقيق الديمقراطية لهذا الشعب الوفي، والديمقراطية السليمة براء مما هو حادث ووحدة الوطن واستقراره يتعرضان الى كل ما تتعرض له من هزات.

ولما كنت اشعر انني والد لكم جميعا على رعايتكم وتوفير الامن والرفاهية لكم، لذلك اجد نفسي مضطرا في هذه الظروف العصيبة الى ان اصدر امرا بتنقيح الدستور ليتجنب ما وصل اليه الحال في ظل دستور 11 من نوفمبر سنة 1962.

ثم اصدر الامر الأميري التالي بتنقيح الدستور، متضمنا ايقاف العمل باربع من مواده، وتشكيل لجنة من ذوي الخبرة والرأي، للنظر في تنقيح الدستور، خلال ستة اشهر.

مضابط الجلسات والأدوار المنعقدة للفصل الرابع

الفصل	بداية الفصل	نهاية الفصل	عدد المضابط
الرابع	1975/2/11م	1976/7/19م	107

يتكون الفصل من خمسة أدوار هي :

الدور	بداية الدور	نهاية الدور	عدد المضابط
الاول	1975/2/11م	1975/7/16م	37
الثاني	1975/10/28م	1976/7/19م	70

حصاد مجلس الأمة في 52 عاما

في خطوة لتوثيق أنشطة نواب مجلس الأمة منذ الفصل التشريعي الأول ترصد جريدة الدستور أحداث الفصول التشريعية على حلقات تسلط الضوء فيها على أنشطة النواب الرقابية والتشريعية التي حدثت في تلك الفصول. (الفصل الرابع)

171 اقتراحا برغبة قدمها 42 نائبا

هادي الحويلة تصدرقائمة النواب مقدمي الرغبات بـ 31 اقتراحا برغبة

الرغبات خلال الفصل الثاني

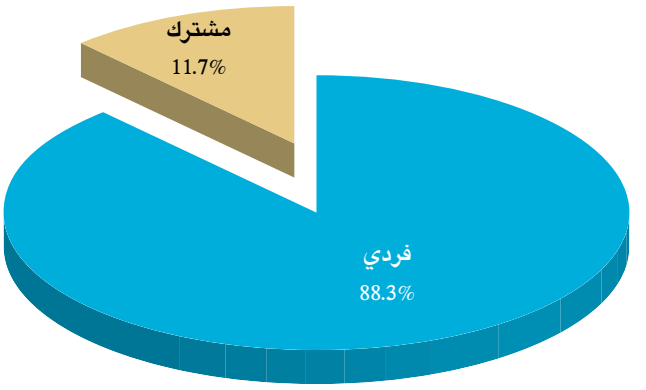

تصنيف الاقتراحات	فردي	مشترك	الاجمالي
العدد	151	20	171
المعدل	88.3%	11.7%	100%

... وموزعة على أدوار الانعقاد

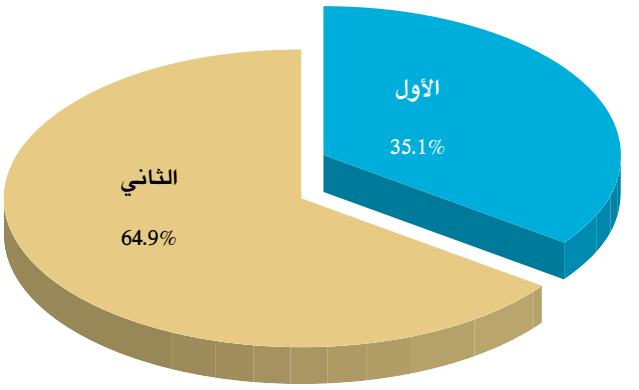

دور الانعقاد	الأول	الثاني	الاجمالي
العدد	60	111	171
المعدل	35.1%	64.9%	100%

171 اقتراحا برغبة قدمها 42 نائبا في الفصل التشريعي الرابع تعلقت في غالبيتها بالمرافق والخدمات والتعليم والرعاية الصحية والامرور والرعاية السكنية وغيرها.
وأكثر النواب تقديما للاقتراحات برغبة النائب هادي الحويلة بـ 31 اقتراحا برغبة، يليه النائب خلف العتيبي بـ 14 رغبة، والنواب عبدالعزيز المساعيد وعبدالله الوزان ومحمد الرشيد بـ 21 رغبة لكل منهم. والنصيب الأكبر من الاقتراحات للمرافق والخدمات بـ 33 رغبة فالمرور والتعليم بـ 19 رغبة لكل منهما، والرعاية الصحية بـ 12 رغبة، أما أقل الرغبات فكانت من نصيب القضاء والظواهر السلبية وانتخابات مجلسي الأمة والبلدي برصيد رغبة واحدة لكل منهم، ثم المعاشات والتجنيس والبدون باقتراحين اثنين ثم العسكريين والنفط والزراعة والعمل الأهلي بـ 3 اقتراحات برغبة، وكان عدد الاقتراحات في دور الانعقاد الأول 60 اقتراحا، والثاني 111 اقتراحا.

تصنيف موضوعات الاقتراحات برغبة في الفصل التشريعي الرابع

الموضوع	العدد
مرافق وخدمات	33
المرور	19
التعليم	19
الرعاية السكنية	13
الرعاية الصحية	12
شؤون الأسرة	8
تسمية شوارع	8
القروض	7
المتقاعدون	5
الشباب والرياضة	5
التوظيف	4
اتصالات ومواصلات	4

الموضوع	العدد
التأمينات	4
العسكريون	3
النفط	3
الزراعة	3
العمل الأهلي	3
المعاشات	2
التجنيس والبدون	2
القضاء	1
أمة وبلدي	1
الظواهر السلبية	1
أخرى	11
المجموع	171

أعضاء مجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع

م	اسم العضو	ملاحظات
1	خالد صالح الغنيم	الرئيس
2	احمد السعدون	نائب الرئيس
3	ابراهيم علي خريبط	
4	احمد محمد الخطيب	
5	اسماعيل علي دشتي	
6	بدر ناصر الجبري	
7	جاسر خالد الجاسر الراجحي	
8	جاسم حمد الصقر	
9	جاسم القطامي	
10	جاسم محمد الخرافي	
11	جاسم محمد القطان	
12	جمعان محمد الحريتي	
13	حبيب حسن حيات	
14	حسين محمد معرفي	
15	حسين مكي جمعة	
16	خالد المسعود الفهيد	امين السر - الدور الاول
17	خالد النزال المعصب	
18	خالد خلف التيلجي	
19	خالد عجران جابر	
20	خلف هضيبان العتيبي	
21	راشد عبداله الفرحان	
22	راشد عوض الجويسري	
23	سالم خالد داود المرزوق	
24	سالم عبدالله الحماد	
25	سامي احمد المنيس	
26	سعد فلاح طامي	
27	سلطان سلمان سلطان	
28	عباس حبيب مناور	
29	عبدالرحمن العوضي	وزير الصحة
30	عبدالرزاق الصانع	
31	عبدالعزيز فهد المساعيد	
32	عبدالله فهد الشمري	
33	عبدالله محمد النيباري	
34	عبدالله يعقوب الوزان	
35	عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي	وزير النفط
36	علي عبدالله الحبشي	
37	عيسى عبدالله بهمن	أمين السر - الدور الثاني
38	غنام علي الجمهور	
39	فلاح مبارك الحجرف	
40	فيصل بندر الدويش	
41	محمد احمد الرشيد	المراقب (الدور الاول - الدور الثاني)
42	محمد حبيب بدر	
43	محمد القحص	
44	محمد وسمي السديران	
45	مرضي عبدالله الاذينة	
46	مريخان سعد صقر	
47	ناصر العصيمي	
48	ناصر مطلق الحمد	
49	هادي هايف الحويلة	
50	يوسف خالد المخلد	
51	يوسف مجيم الشلال	

حصاد مجلس الأمة في 52 عاما

في خطوة لتوثيق أنشطة نواب مجلس الأمة منذ الفصل التشريعي الأول ترصد جريدة الدستور أحداث الفصول التشريعية على حلقات تسلط الضوء فيها على أنشطة النواب الرقابية والتشريعية التي حدثت في تلك الفصول. (الفصل الرابع)

98 تشريعا أصدرها الفصل التشريعي الرابع منها 29 قانونا و42 ميزانية و27 آتفاقية

صدر في الفصل التشريعي الرابع الذي استهل اعماله في 11 فبراير عام 1975 واستمر عاما ونصف العام 98 تشريعا منها 29 قانونا و42 قانونا بشأن الميزانيات و27 اتفاقية وتنوعت القوانين التي صدرت عن الفصل الرابع ما بين 19 قانونا جديدا و10 تعديلات على قوانين قائمة وصدر في الفصل الرابع قانون بشأن الرعاية الاسكانية ومثله في شأن الرعاية الصحية وقانونان بشأن القضاء والمحاكم و7 قوانين اقتصادية وقانون للخدمة المدنية و3 قوانين بشأن الجيش والشرطة.

وجاءت القوانين التي صدرت عن الفصل الرابع باستثناء قوانين الميزانيات والاتفاقيات كالتالي:

- المعاونة في تخفيف كارثة الزلزال الذي حل بالجمهورية الباكستانية الإسلامية.
- بتعديل بعض احكام القانون رقم 15 لسنة 1960 الخاص بالشركات التجارية.
- عدم سريان حكم في المرسوم بقانون رقم 3 لسنة 1975 على الشركات المؤسسة قبل العمل به.
- قانون رقم 8 لسنة 1975 في شأن ايلولة اسهم القطاع الخاص في شركة البترول الوطنية الكويتية الى الدولة.
- تعديل بعض مواد القانون رقم 15 لسنة 1974 بإنشاء الهيئة العامة للإسكان.
- في شأن منظمة السياحة العالمية لسنة 1975.
- معاملة رعايا المملكة العربية السعودية ودولتي البحرين والامارات العربية المتحدة معاملة الكويتيين.
- تعديل المادة 305 من قانون المرافعات المدنية والتجارية لسنة 1975.
- زيادة رأسمال بنك التسليف والادخار لسنة 1975.
- بالإذن للحكومة في تقديم قرض لبنك الكويت الصناعي لسنة 1975.
- بالإذن للحكومة في اخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام للدولة للمساهمة في صندوق الاغاثة العاجلة التابع للأمم المتحدة.
- الموافقة على مساهمة الكويت في صدوق تنمية المدن العربية.
- في شأن الرسوم القنصلية.
- الاذن للحكومة في اخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام للدولة كحصة الكويت في اقراض الدول العربية المستوردة للبترول والمحتاجة للمساعدة.
- في شأن ايلولة اسهم القطاع الخاص في شركة صناعة الكيماويات البترولية (ش.م.ك) الى الدولة.
- بتنظيم أداء الخدمة العسكرية الإلزامية.
- اضافة فقرة جديدة الى المادة الاولى من القانون رقم 26 لسنة 1960 بمراقبة الاتجار بالعقاقير المخدرة واستعمالها في الكويت.
- تعديل التكلفة الاجمالية لمشروع إنشاء شبكة لاسلكية لشرطة النجدة تغطي جميع انحاء الكويت.
- في شأن تنظيم البيع بالاسعار المخفضة.
- بشأن إساءة استعمال اجهزة المواصلات الهاتفية.
- في شأن قمع الغش في المعاملات التجارية.
- تعديل بعض مواد قانون المرافعات المدنية والتجارية.
- تنظيم ملكية الطوابق والشقق.
- تعديل احكام الاجازات المرضية في قانون الوظائف العامة المدنية وقانون العمل في القطاع الحكومي وتعديل قانون معاشات ومكافآت التقاعد للموظفين المدنيين.
- الاذن للحكومة باقراض منظمة اليونسكو مبلغ ثلاثة ملايين دولا اميركي.
- بالاذن للحكومة في اخذ مبلغ من المال الاحتياطي للدولة لتغطية نصيب الكويت في نفقات القوة العربية في لبنان.
- بتعديل بعض احكام القانون رقم 21 / 1962 بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي.
- زيادة المبالغ المخصصة لتعزيز الدفاع عن البلاد.
- تنظيم حملات الحج.

د. أحمد الخطيب متحدثا في احدى جلسات الفصل الرابع

صدور قوانين قمع الغش في المعاملات التجارية وزيادة رأسمال «التسليف»

301 تقرير صادر عن 10 لجنة

301 تقرير صادر عن 10 لجنة دائمة ومؤقتة خلال الفصل التشريعي الرابع حيث ان اجمالي التقارير في دور الانعقاد الاول بلغ 120 تقريرا وفي الثاني 181 تقريرا

اللجنة المالية جاءت في صدارة اللجان من حيث إصدار التقارير بـ 77 تقريرا تليها اللجنة التشريعية بـ 62 ثم لجنة المرافق بـ 56 تقريرا وجاء في الترتيب الرابع اللجنة الخارجية بـ 46 تقريرا.

خالد المسعود أول نائب يفتح ملف تعارض المصالح

في بداية الفصل التشريعي الرابع عام 1975، اعترض النائب خالد المسعود على تشكيل الحكومة مبينا أنها تضم سبعة وزراء مخالفين للمادة 131 للدستور لأنهم يزاولون مهنة أخرى حرة بجانب عملهم كوزراء، وقال المسعود في مداخلة له قبل أداء القسم الدستوري للحكومة والنواب أمام مجلس الأمة في الجلسة الافتتاحية إن هناك ملاحظة دستورية يجب ان توضع موضع الاعتبار، أولا نصت المادة 131 من الدستور على الآتي: «لا يجوز للوزير أثناء توليه الوزارة أن يلي أي وظيفة عامة أخرى أو أن يزاول، ولو بطريق غير مباشر، مهنة حرة أو عملا صناعيا أو تجاريا أو ماليا، كما لا يجوز له أن يسهم في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة، أو أن يجمع بين الوزارة والعضوية في مجلس إدارة أي شركة، ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة ولو بطريق المزاد العلني، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو يقايضها عليه، سعادة الرئيس، الحقيقة وبحسب رأيي الشخصي، ان الحكومة بتشكيلها القائم هناك مخالفة للمادة الدستورية رقم 131، إذ إن هناك ما يقارب سبعة وزراء تشملهم هذه الصفة، ولذلك أحب ايضاحا اكثر لكي يكون امام الاخوان، لأن هذه المخالفة الدستورية ستستمر اذا استمرت الحكومة في مخالفتها القائمة، فأرجو من الاخوان في مجلس الامة ان يتحملوا المسؤولية لذلك كاملة، خاصة وأن تفسير المادة واضح، فبالنسبة للتفسير وهو يعتبر ملحقا للدستور، وبما اننا سنقسم اليمين للمحافظة على الدستور وعلى القوانين وعلى اموال الدولة، لذلك فانه من الواجب علي ان اقول هذا الكلام: «تحظر المادة 121 على عضو مجلس الأمة ان يعين - اثناء مدة عضويته - في مجلس ادارة شركة او أن يسهم في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة، وذلك بالمعنى الشامل لبلدية الكويت مثلا وغيرها من الهيئات المحلية التي قد تنشأ في يوم من الايام، والمحظور في شأن الشركات هو التعيين اثناء مدة العضوية، فإن كان التعيين سابقا على العضوية النيابية فلا مانع دستوريا من الاستمرار في عضوية مجلس الادارة بعد الفوز بعضوية مجلس الامة...». سعادة الرئيس، أنا يهمني ذلك لأنه قد حدث تلقائيا في هذا الصيف ان اعتدي على الكويتيين في لبنان والحكومة لم تقم حتى ببيان تستنكر ما حصل من اعتداء نتيجة التزامات بعض الوزراء بمصالح في لبنان، مع ان جريدة العمل اللبنانية قالت: ليعلم المسؤولون الكويتيون ان دخلهم اليومي حوالي خمسة ملايين ليرة لبنانية، فلذلك انا استنكر اولا ان اي وزير يكون له التزام، لأننا سوف نكون نحن ضحية التزامات هؤلاء الوزراء، وهذا الموقف اسجله واعتبر نفسي ممتنعا بالنسبة لسبعة وزراء في الحكومة.

صورة وتعليق

في انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر 2009 تنافس على مقاعد البرلمان 210 مرشحين منهم 16 مرشحة ، في حين بلغ عدد الناخبين 384790 ناخباً ، وشارك بعملية الاقتراع 214886 ناخباً بنسبة 55.9 % .
وفي الصورة عملية التدقيق في كشوف الناخبين بانتخابات مجلس الأمة الثالث عشر 2009 (إعـــداد)

سفارتنا في بنين تشرف على مشروع إفطار الصائم

أشرفت سفارة دولة الكويت لدى جمهورية بنين على تنفيذ مشروع إفطار الصائم في بنين وذلك على نفقة محسنين من دولة الكويت وبإشراف بيت الزكاة. وقالت السفارة في بيان خصت به كونا إن سفير دولة الكويت لدى جمهورية بنين فايز مشاري الجاسم أكد أن السفارة وجمعية العون المباشر الكويتية نسقتا من أجل توزيع وجبات إفطار الصائم على المحتاجين المسلمين في بنين مضيفة أن نحو ستة آلاف مسلم استفادوا من هذا المشروع الذي يندرج ضمن المشاريع الخيرية التي ينفذها بيت الزكاة في الخارج ما يبرز الدور الإنساني والعمل الخيري لدولة الكويت في مختلف أنحاء العالم.

مفوضية اللاجئين: تبرع الكويت خفف معاناة اللاجىء السوري

قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن تبرع الكويت السخي للشعب السوري بـ100 مليون دينار ساهم في تخفيف معاناة اللاجئين السوريين الذين يقارب عددهم 3.5 ملايين شخص يعيشون في 13 محافظة سورية وفي البلدان المضيفة.
وأضاف تقرير المفوضية لشهر ديسمبر 2014 عن الأزمة السورية أن هذه المساهمة من الكويت وزعت بطريقة توافقية على أساس الاحتياجات التي تحتل الأولوية في سوريا وفي البلدان الخمسة المجاورة لها وهي مصر ولبنان والأردن وتركيا والعراق.
وأشار إلى أن حوالي 200 ألف لاجىء سوري في مصر والأردن ولبنان وتركيا حصلوا على المساعدات النقدية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

فريق الغوص يوثق 500 مشاهدة للشعاب المرجانية الكويتية

أعلن فريق الغوص التابع للمبرة التطوعية البيئية أمس نجاحه في توثيق 500 مشاهدة للشعاب المرجانية في الكويت وتزويده هذه المعلومات لمنظمة مراقبة المرجان - كورال ووتش- بجامعة كوينز لاند الإسترالية ونشرها على شبكة الإنترنت.
وقال مسؤول المشروع في الفريق ضاري الحويل في تصريح لكونا إن تسجيل المشاهدات الأخيرة للشعاب المرجانية كان في مواقع بحرية عدة جنوب الكويت وهي موقع شعاب أم ديرة التي تقع شمال جزيرة قاروه وشعاب جزيرتي قاروه وام المرادم مؤكدا أن هذا العمل يندرج ضمن أهداف استراتيجية فريق الغوص من أجل نشر المعلومات البيئية وتوثيقها والعمل المشترك مع المنظمات والمؤسسات والمختصين في مجال البيئة لنشر الوعي البيئي وتبادل الخبرات.
وأضاف أن الفريق أنجز 500 قراءة للشعاب المرجانية لجميع الجزر ومواقع الشعاب المرجانية وسجل 25 ملفا وزود الهيئة العامة للبيئة بهذه المشاهدات مشيرا إلى أن الفريق يعمل على هذا المشروع البيئي العالمي منذ العام 2009 وقد بلغ عدد المشاركين في العالم نحو 2000 مشارك سجلوا مشاهدات لنحو 1026 موقعا للشعاب المرجانية في المحيطات والبحار.

جانب من توثيق احدى الشعاب المرجانية

الوفيات

● **حصة طحيش غريب العازمي/ أرملة فهيد هادي برج العازمي، 80 عاما، (شيعت)**، رجال: القصور ق4، ش7، م11، تلفون: 99899906، نساء: القصور، ق6، ش1، م4، تلفون: 99038084.
● **محمد عبدالمحسن السيد أحمد الرفاعي، 50 عاما، (شيع)**، رجال: الشامية، ق6، شارع يوسف الغانم، م18 ديوان الرفاعي، تلفون: 55311666، 99032414، نساء: اليرموك، ق3، الشارع الثاني، م6، تلفون: 66655737.
● **مرزوقة صالح عبدالرحمن العواد/زوجة علي عبدالرحمن الزامل، 69 عاما، (شيعت)**، العديلية، ق3، ج38، م15، شارع سلطان الكليب، تلفون: 66951616.
● **طيبة خليل إبراهيم أبو حمره، 77 عاما، (شيعت)**، رجال: الفيحاء، ق1، ش11، م9، ديوان العباد، تلفون: 94933444، نساء: مبارك الكبير، ق8، ش5، م11، تلفون: 25431132.

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	03.14	العصر	03.24
الشروق	04.48	المغرب	06.51
الظهر	11.50	العشاء	08.23

aldostoor الدستور
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع